بحث وتقرير: د. عبد الهادي حميتو

نظرات في كتاب إعراب القرآن

نظرات في كتاب ((إعراب القرآن)) المطبوع بهذا العنوان والمنسوب إلى الإمام أبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل القرشي الأصبهاني الملقب بقوام السنة

تحقيق الدكتورة فائزة عمر المؤيد

المطبوع سنة ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م

هذا الكتاب كتاب قيّم في بابه، وله قيمة تراثية أيضاً بحكم تقادم زمنه الذي أُلف فيه، وقد قامت بتحقيقه والتعليق عليه الباحثة الفاضلة الدكتورة فائزة عمر المؤيد مشكورة، فأسدت إليه والى المكتبة الإسلامية وإلينا خيراً كثيراً، فجزاها الله أحسن الجزاء. وقد كان من أهم غاياتها في ذلك كما ذكرت في التصدير للكتاب وبيان دوافع العمل: (أن أقدم للمشتغلين بعلوم اللغة العربية عالمًا كان إمام وقته، وأستاذ

علماء عصره وقدوة أهل السنّة في زمانه، ألا وهو «قوام السنة» مؤلف هذا الكتاب).

فالمحققة في عملها هذا حريصة على أن تقدم إلى المشتغلين بعلوم العربية مؤلف الكتاب أكثر من حرصها على تقديم الكتاب نفسه، وذلك لما قام في النفوس من تقويم أهمية الكتاب بتقويم مكانة مؤلفه، حتى كان في المؤلفين من يستعير بعض الأسماء اللامعة لكتابه. أو يستعيرها له الوراقون رغبة في ترويج الكتاب ووصوله إلى أكبر عدد من القراء.

ولقد أدرك بعض طلبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ما في نسبة هذا الكتاب إلى الإمام المحدث أبي القاسم «قوام السنة» من مجافاة للحقيقة ومجازفة في هذه النسبة، وفي هذا الصدد بعث إليّ بعضهم برسالة[1] تتضمن بعض عناصر الشك التي تجعل القارىء غير مطمئن إلى نسبة الكتاب إلى من نُسب إليه، وقد وصلتني مع الرسالة صورة عن الغلاف وأخرى عن اللمحة الموجزة التي قدمتها المحققة عن الكتاب ونسخته الوحيدة التي اعتمدتها في التحقيق.

ومما جاء في الرسالة مما بنى عليه الباحثان الفاضلان شكهما في نسبة الكتاب:

١- أن قوام السنة الأصبهاني الذي نسبته إليه المحققة الدكتورة فائزة المؤيد لم يدخل مصر قط. فكيف يروي بها عن الحوفي؟!.

٢- كما أن مؤلف الكتاب يُؤول جميع الصفات الواردة في الكتاب كالرحمة والإستواء... الخ وقد عُرِف عن قوام السنة أنه على منهج السلف في الصفات، بل هو من كبار المحدثين.

---

(١) هما السائلان الكريمان الشيخ الحسن بن عبد الرحمن العلوي، والشيخ حسن بن عبد الهادي حميتو- ولدي أصلحه الله- من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٣- ومما يقوي الشك في خطأ صنيع الدكتورة ما ورد في ((الفهرس الشامل لمؤسسة آل البيت ((مآب)) حيث ورد بعد ذكر الكتاب: لقوام السنة ((تخميناً)).

تلك هي أهم العناصر التي جعلت الباحثين الفاضلين لا يطمئنان إلى سلامة نسبة الكتاب، وهي عناصر تعتبر من أهم المداخل إلى قراءة متأنية للكتاب، فلعل فيه عناصر أخرى تساعد على الحكم من جهة، وتقرب القارىء من معرفة الحقيقة بعيداً عن التسرع والإستعجال.

ولما كان القيام بهذه القراءة الفاحصة يقتضي مني الحصول على نسخة من الكتاب المطبوع فقد طلبت من الباحثين الفاضلين إمدادي بنسخة من الكتاب ففعلا مشكورين. وهكذا بدأت انطلاقتي في البحث مزوداً بالعناصر الأولية التي أمدني بها صاحبا السؤال، فكانت هذه الخطوات التي سيرى القارىء الكريم في كل خطوة منها إضافة جديدة تساعد على الإقتراب من الهدف إلى أن نصل معه إلى ما نعتقد أنه الصواب مستعينين بالله.

كانت الخطوة الأولى في البحث أني حين تأملت ورقة العنوان التي تمثل في العادة موضوع الكتاب وجدت العنوان هكذا ((إعراب القرآن)) تأليف أبي القاسم إسماعيل بن محمّد بن الفضل القرشي الأصبهاني الملقب بـ ((قوام السنة)) فرجعت في الحال إلى كتاب ((كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون)) لحاجي خليفة لمعرفة ورود اسم المؤلف في المؤلفين في موضوع إعراب القرآن، فوجدت المؤلف يذكر في حرف الهمزة[1] تحت عنوان ((إعراب القرآن)) جماعة ممن ذكر أنهم أفردوه بالتصنيف فذكر منهم الأئمة: مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) وأبا الحسن عليّ بن إبراهيم الحوفي (ت ٤٣٠هـ)... وهكذا إلى أن ذكر: الإمام الحافظ قوام

(١) كشف الظنون (١/١٢١-١٢٣).

السنة أبا القاسم إسماعيل بن محمّد الأصفهاني (ت ٥٣٥هـ).

فقلت في نفسي: هذه بداية الطريق نحو الوقوف في صف ما حققته المحققة الفاضلة في صحة نسبة الكتاب، فالإسم الموضوع على الغلاف يشهد له الآن هذا الوارد في أهم كتاب يتعلق بتحقيق أسماء المصنفات ونسبتها إلى المصنفين، وذلك مما يزكي حكم المحققة ويدعم موقفها حتى الآن في نسبة الكتاب.

ثم عدت في الخطوة الثانية إلى قراءة ما كتبته المحققة الفاضلة تحت عنوان «لمحة موجزة عن الكتاب» فوجدت أنها تحدثت عن الأصل الذي اعتمدته في التحقيق، أو على الأصح عن الصورة التي اعتمدتها، وهي صورة مأخوذة عن الأصل المخطوط المحفوظ بمكتبة «شستربتي» بإيرلندا تحت رقم ٣٦٧٢، وذكرت أن هناك مصورتين أخريين عن هذا الأصل بكل من الرياض ومكة المكرمة، غير أن مما يؤسف له أن الأصل والمصورتين جميعاً تفتقد شيئاً مهماً هو صفحة العنوان، ثم قالت الباحثة: «والذي زاد الأمر سوءاً هو أن الصفحة الأولى من هذه النسخة في مستهلها ما يلي: فاتحة الكتاب مدنية، والبقرة مدنية، وآل عمران مدنية... أي لم يذكر فيها ما اعتيد أن يذكر في معظم المخطوطات، وهو مصنف الكتاب أو كنيته أو لقبه أو أمر آخر يهدي إلى معرفة المؤلف، وهكذا لاحظت الباحثة أن لا سبيل لديها إلى تحقيق اسم الكتاب أو معرفة المؤلف إلا «بتلقف الإشارات والملاحظات التي قد ترشد إلى مؤلف الكتاب»: قالت: «فقمت بقراءة نص الكتاب عدة مرات استطعت بعدها أن أحدد القرن الذي عاش فيه المصنف، وهو أواخر القرن الخامس الهجري، دلني على ذلك أنه جاء في الكتاب «سمعت أبا محمّد مكي بن أبي طالب بعض شيوخنا يقول:... ولا شك في أنه يقصد أبا محمّد مكي بن أبي طالب القيسي المتوفى سنة ٤٣٧هـ... وبما أنه ليس بين القيسي وبين مؤلف الكتاب سوى راو واحد فقط

فيكون صاحبنا من علماء القرن الخامس الهجري[1]».

وقد حاولت الباحثة إقناع قرائها بوجود واسطة بين مؤلف الكتاب وبين الإمام مكي بن أبي طالب المذكور، وذلك بضبط تاء الفعل «سمعتْ» بالسكون وضبط «بعضُ» بالضم على أنه فاعل لفعل «سمع» فتكون العبارة في هذه القراءة الجديدة: «سمعتْ بعضُ شيوخنا أبا محمّد مكي.. » وسوف نرى أن هذه القراءة في غاية السقوط بقطع النظر عما بها من ركاكة واستكراه من جهة العربية، وذلك أن المؤلف كما سنرى –سيصرح بسماعه من أبي محمّد مكي تصريحاً لا سبيل معه إلى هذا التمويه.

وقد بنت الباحثة على هذه المقدمة الفاسدة جملة أخرى من الإستنتاجات الواهية فقالت: «أضف إلى ذلك أموراً أخرى تثبت أن مصنفه من علماء القرن الخامس الهجري منها:

أولاً: أسلوب المصنف وطريقته.

ثانياً: اعتماده شواهد الشعر التي احتج بها قدامى المصنفين كشعر رؤبة والعجاج وذي الرمة وامرىء القيس وجرير والفرزدق وغيرهم.

ثالثاً: اعتماده أقوال وآراء علماء النحو والصرف منذ الخليل وسيبويه إلى القرن الخامس الهجري، بل لم يرد في الكتاب كله ما يشير ولو إشارة إلى عَلَم قد عاش بعد هذا القرن».

أقول: هذه هي العناصر التي اعتمدتها المحققة في تعين عصر المؤلف، ونحن معها حتى الآن في محاولة الإقتراب من الحقيقة، ولكننا نجد أنفسنا مرغمين على التوقف

(١) مقدمة التحقيق –ز–.

دون أن نوافقها على النتائج التي تسعى إلى بنائها على هذه المقدمات الهشة، وذلك حين نجدها تقول: ((من كل ما تقدم اتضح أن مصنف الكتاب قد عاش في أواخر القرن الخامس وأوائل القرن السادس الهجريين..)) ثم تقول: ((ولعلنا لا نعدو الصواب إذا قرنا ما قرره معدّو فهارس المخطوطات بأن أبا القاسم إسماعيل بن محمّد بن الفضل القرشي الأصبهاني الملقب ((بقوام السنة)) هو مصنف الكتاب الذي بين أيدينا... يدلنا على ذلك ما عرفناه عنه في ترجمته من شغفه بالتأليف في مجال التفسير والسنة)).

فلندع التعليق على هذه الإستنتاجات للقارىء الكريم فلعله يقتنع بنفسه من دلالتها وإمكان أن يبني عليها أحد ما فهمته الباحثة من تعيين العصر وتعيين المؤلف، بل أكثر من ذلك تعيين اسم الكتاب أما نحن فيحملنا على مخالفتها تمام المخالفة ما نعلمه بالنسبة للعنصر الأول من أن قوام السنة ليس من الإشتهار عند القراء والدارسين بشيء من الطريقة في التأليف أو أسلوب الكتابة كابن المقفع مثلاً أو الجاحظ أو أبي حيان التوحيدي حتى يمكن الإستئناس بذلك في محاولة نسبة كتاب ما إليه بناء على المعرفة بطريقته. ويحملنا على مخالفتها في العنصر الثاني فيما يخص الشواهد الشعرية التي احتج بها قدامى المصنفين. ما نعلمه من أن علماء اللغة لم يكونوا يحتجون ولا يقبلون في الإحتجاج إلا الشواهد التي تنتمي إلى الجاهلية أو صدر الإسلام إلى أواخر الدولة الأموية وأوائل الدولة العباسية، ولا يقبلون الإحتجاج بشيء من أشعار المولّدين والمحدثين، وآخر من كان يُحتج بشعره من المتأخرين كما هو مشهور الشاعر ابن هَرْمة.

وهو من مخضرمي الدولتين: الأموية والعباسية، ولهذا فلن نجد في كتب النحويين شواهد للّغة والغريب من شعر بشّار وأبي العتاهية وأبي نواس ومسلم بن الوليد وأبي الشيص فضلاً عن البحتري وأبي تمام، فالشواهد التي نجدها إذن عند سيبويه

في الكتاب أو عند الفراء في «معاني القرآن» في المائة الثانية هي ذاتها أو ما يشابهها التي نجدها عن المبرد وثعلب والسيرافي والزجاج والزجاجي وابن السّراج ثم عند أبي عليّ الفارسي وابن جني وعند أبي جعفر النحّاس في المائة الرابعة، بل وعند ابن مالك في «شرح الشافية الكافية» في المائة السابعة ومعنى ذلك أن هذه الشواهد لا يمكن أن تكون دليلاً على عصر تأليف الكتاب.

والقول في العنصر الثالث أيضاً كالقول في هذا العنصر، فإن اللغويين عموماً ينقلون كلام قدامى أئمة النحو في الإحتجاج، كالخليل وسيبويه والأخفش، وقلّ من يذكر منهم أقوال المتأخرين والمعاصرين إلا إذا أراد نقضها وبيان ضعفها والرد عليها.

ثم لنفرض جدلاً أننا قد اقتنعنا مع المحققة الفاضلة بالنظر إلى ما ذكرته عن وجود راو واحد بين المؤلف وبين مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) لكي تصل بنا إلى أن المؤلف «من علماء القرن الخامس» فكيف يمكن أن نقبل هذه القفزة التاريخية التي أرادت أن تحققها بطريق سهل في غفلة من القارىء فتقول بكل بساطة «اتضح أن مصنف الكتاب قد عاش في أواخر القرن الخامس وأوائل القرن السادس الهجريين»؟!.

أقول: هي قفزة تاريخية وبخطوات واسعة؛ لأن هدف الباحثة الفاضلة أن تقترب بنا من سنة الوفاة التي هي سنة ٥٣٥هـ وهي سنة وفاة الشيخ أبي القاسم قوام السنة الأصبهاني، ولذلك في هذه المرة لم تكتف بالقول كما قالت آنفاً عن المؤلف: «من علماء القرن الخامس» وإنما زعمت أنه «قد عاش في أواخر القرن الخامس وأوائل القرن السادس».

ونحن نتساءل -ومن حقنا أن نفعل- من أين استنتجت الباحثة هذه النتيجة الجديدة؟ وهل يمكن أن يقال فيمن عاش خمسة وثلاثين عاماً من القرن السادس: إنه

قد عاش في أوائل القرن السادس؟ أليس هذا القدر من الزمان يتجاوز ثلث القرن؟

أما قولها: إنها لن تعدو الصواب إذا هي قررت ما قرره «معدو فهارس المخطوطات»... الخ فلا يحتاج إلى تطويل في بيان ضعفه، وأنه لا يصلح مستنداً ولا معتمداً في إثبات نسبة ولا نفيها، ولا سيما إذا علمنا أن هؤلاء المفهرسين حسب ما اطلعنا عليه كتبوا أمام هذه النسبة كلمة «تخميناً» وذلك يدل على أنهم كانوا أمناء مع أنفسهم حتى لا يغرروا بالقارىء جازمين بما لم يتحققوه.

ولقد كان أقل ما يتطلبه منهج التحقيق من الباحثة الفاضلة أن تنقل إلينا عبارة معدي فهارس المخطوطات لأن القارىء لا يدري من هم هؤلاء؟ ولا في أي مؤسسة هم؟ ولا أي المخطوطات تعني؟ كما أن العبارة التي علقوا بها على الكتاب قد تكون باعثة على الشك والتردد، وقد تكون باعثة على التوقف وعدم القطع بشيء وما أكثر المؤلفات التي نسبت في عدد من الفهارس إلى غير مؤلفيها وشاع ذلك في النّاس استناداً إليها وأخذاً بحسن الظن بها، وذلك ولا شك ليس مما يقبله التحقيق العلمي بحال من الأحوال.

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

لقد كان الشيخ قوام السنة -رحمه الله- محظوظاً أو كنا في الحقيقة نحن المحظوظين بالتعرف عليه بمناسبة صدور هذا الكتاب منسوباً إليه، فلقد ترجمت له المحققة الفاضلة فتحدثت عن اسمه ومولده ومكانته وثناء العلماء عليه، وصفاته عند مترجميه، كما تحدثت عن شيوخه ومصنفاته وأحصتها واحداً واحداً، ولم تنس أن تجعل كتاب «إعراب القرآن» في خاتمة هذه المصنفات، وذكرت أخيراً تميزه بالتأليف في مجال واحد هو: «تفسير القرآن الكريم وشرح السنة المطهرة». مقدمة التحقيق.

غير أنه يبدو للقارىء للكتاب الغرابة من صنيع المحققة الفاضلة بالنسبة لقوام السنة أنها ذكرت من أسماء شيوخه ستة عشر اسماً لستة عشر شيخاً ممن ذكرت أنه

سمع منهم بأصبهان وبغداد ونيسابور والريّ، ولم يستوقف الباحثة عدم وجود أي اسم من أسماء شيوخه الذين يروي عنهم في هذا الكتاب الذي تقوم بتحقيقه وتقديمه إلى القراء، ولا ترجمت لأحد منهم سواء في الدراسة بين يدي الكتاب أم في مواضع ذكرهم في الحواشي في داخل الكتاب.

وأحسب أن المحققة لو قامت بإضافة المذكورين إلى مشايخ المؤلف باعتباره هو «قوام السنة» المتوفى سنة ٥٣٥هـ لانهارت خطتها في نسبة الكتاب إليه من أساسها، وذلك لأنها قرأت ما يتعلق بمكي بن أبي طالب قراءة خاصة في العبارة الآنفة الذكر، وغضت النظر عن بقية الشيوخ لأن وفياتهم المتقدمة وسماع المؤلف منهم مباشرة من شأنهما أن ينقضا كل ما بنته من أساسه وينسفاه من أصله.

شيوخ المؤلف من خلال الكتاب:

كان المنهج العلمي في التحقيق يقتضي من الباحثة الفاضلة أن تبحث عن مؤلف الكتاب المجهول باستقراء ما في الكتاب نفسه من أسماء شيوخه، وأن تصنف الروايات الواردة فيه، وأن تعود إلى تراجم أولئك المشايخ لتبحث فيها، فلعل في ذلك ما يساعدها على بناء تصوّر صحيح تضيفه إلى ما قد يكون تجمع لديها من عناصر أولية تمكنها من الوصول إلى بناء أحكامها على قواعد وأسس سليمة.

فالمؤلف مثلاً- وهو في نظرها هو «قوام السنة» أي: أنه عالم محدث إمام من أئمة الحديث في المشرق وله رحلة سماع إلى أصبهان وبغداد ونيسابور والري لا ينتظر إذا أسند خبراً أو أثراً أن يسنده إلا عن هؤلاء المشيخة الذين لقيهم في هذه الجهات، أما أن يأتي الأمر على النقيض فنجده- وهو مشرقي- لا يروي في الكتاب كله عن مشرقي واحد من أهل تلك الجهات فهذا شيء غريب الحدوث لا يجوز التغاضي عنه.

ثم إن الباحثة الفاضلة لو كانت قد استقرأت فقط أسماء مشايخ المؤلف في هذا الكتاب وعادت إلى تراجمهم وضبطت تواريخ وفياتهم لاستطاعت أن تخرج بأحكام قطعية في تعيين عصر المؤلف، ولما احتاجت إلى تلك الإفتراضات التي كثيراً ما عنّتْ نفسها من أجل الوصول منها إلى زمن المؤلف بالتحديد، ولو أنها سلكت إلى ذلك من طريقه القريب لما احتاجت إلى تلك التخمينات التي هي بعدة كل البعد عن المعلومات الكثيرة الواردة في الكتاب مما سنقف عليه مع القارىء الكريم بحول الله.

ونحن إذا رجعنا إلى الكتاب نفسه المطبوع بتحقيق المحققة فسنجد من شيوخ المؤلف:

أولاً: أبا الحسن الحوفي. وقد أسند عنه في الكتاب في أربعة مواضع هي كما يلي:

١- ففي الصفحة رقم ١١ قال: حدثنا أبو الحسن الحوفي بمصر عن أبي بكر الأذفوي[١] عن أبي جعفر أحمد بن محمّد النحاس عن عليّ بن سليمان حدثنا أحمد بن يحيى ومحمد بن يزيد قالا: لما ورد سيبويه بغداد شق أمره على الكسائي...)) ثم ساق القصة المشهورة المتعلقة بالمسألة الزنبورية[٢].

٢- وفي الصفحة رقم ٥٧ قال مرة أخرى: ((حدثنا أبو الحسن الحوفي عن أبي بكر الأذفوي..)) وساق خبراً من طريقه عن النحاس المذكور بالسند إلى مجاهد قال: ((لا تقل رمضان، ولكن قل كما قال الله تعالى: ((شهر رمضان)) فإنك لا

---

(١) تصحفت هذه النسبة في الكتاب في جميع المواضع التي ذكرت فيها فكتبت ((الأدفولي)) بدال مهملة ونون بعد الواو، والصواب الأذفويّ بذال معجمة وبدون نون، والمراد به أبو بكر الأذفوي محمّد بن عليّ بن أحمد بن محمّد الأذفوي المصري قال ابن الجزري وأذفو بضم الهمزة وسكون الذال المعجمة والفاء مدينة حسنة بالقرب من أسوان رأيتها، انظر غاية النهاية لابن الجزري (١٩٨/٢) ترجمة رقم ٣٢٤٠.

(٢) المسألة الزنبورية قال الذهبي في السير (٣٥١/٨): هي المناظرة بين سيبويه والكسائي والفراء بمسألة الزنبور والنحلة عند يحيى البرمكي حول تأنيث أو تذكير النحلة أو الزنبور، وقد كذبها الذهبي وا لله أعلم. [المجلة].

تدري ما رمضان؟)).

٣- في الصفحة نفسها قال: ((وحدثنا أبو الحسن عن أبي بكر حدثنا أبو جعفر...)).

٤- وأعاد السند مرة أخرى كسابقه في الصفحة نفسها مختصراً، وكلها في موضوع تسمية شهر رمضان، وهي من طريق الحوفي إلى أبي جعفر النحاس صاحب كتاب ((إعراب القرآن)) وكتاب ((معاني القرآن)) وهما مطبوعان معروفان.

ولقد كان منتظراً ومطلوباً من الباحثة أن تترجم لأبي الحسن الحوفي أو أن تذكره على الأقل من بين شيوخ المؤلف، ولو فعلت ذلك لتبين لها أن المؤلف قد روى عنه بمصر كما جاء النص على ذلك في الرواية الأولى، وسوف تلاحظ أيضاً أن المترجمين مجمعون تقريباً على أنه توفي سنة ٤٣٠هـ، ومعنى ذلك أن الراوي عنه لو كان هو قوام السنة المتوفي باتفاق سنة ٥٣٥هـ لكان قد عاش بعده خمساً ومائة سنة.

أما أبو الحسن الحوفي المذكور فقد ترجم له سائر أهل طبقات النحويين واللغويين، ومن أحسن تراجمه ما ذكر أبو الحسن علي بن يوسف القفطي في كتابه ((إنباه الرواة على أنباه النحاة))[١] قال: ((علي بن إبراهيم بن سعيد أبو الحسن النحوي الحوفي المصري فاضل عالم بالنحو والتفسير، قيم بعلل العربية أتم قيام، من أهل ضيعة من حوف مصر، واسمها ((شبرا اللنجة)).

((دخل إلى مصر فطلب العربية، وقرأ على أبي بكر الأُذْفُوي، وأخذ عنه وأكثر، وطالع الكتب، ولقي جماعة من علماء المغرب القادمين على مصر وغيرهم، وتصدر لإفادة هذا الشأن، وصنف في النحو مصنفاً كبيراً عُني به النحويون استوفى فيه

---

(١) انباه الرواة (٢/٢١٩) ترجمة رقم ٤٢٣.

العِلل والأصول، وصنف مصنفات أصغر منه رأيت المصريين يشتغلون بها، وصنف تصنيفاً كبيراً في «إعراب القرآن» أبدع فيه يتنافس العلماء هناك في تحصيله...»

وترجم له الإمام السيوطي في بغية الوعاة(١)، فذكر من مصنفاته أيضاً كتاب «البرهان في تفسير القرآن» و«علوم القرآن»، و«الموضح في النحو» قال: «ومات مستهل ذي الحجة سنة ثلاثين وأربعمائة».

قلت: وكتاب البرهان المذكور من أهم كتب التفسير التي رواها عنه المغاربة والأندلسيون، وقد أشار إليه أبو عمرو الداني في «رسالة التنبيه» متهماً أبا العباس المهدوي -وهو من الرواة عن أبي الحسن الحوفي- بالإغارة عليه وانتحال بعض ما فيه لنفسه، وذكره أبو بكر بن خير أيضاً في جملة ما رواه عن شيوخه في فهرسته المشهورة(٢) وسماه «البرهان في علوم القرآن» وقال: في مائة سفر ضخمة وذكر سنده به إلى مؤلفه من طريق أبي الحسن شريح عن أبيه محمّد بن شريح صاحب «الكافي في القراءات» عن أبي جعفر النحوي سمعه منه سنة ٤٣٤هـ عن مؤلفه أبي الحسن الحوفي فهذا الإمام الفذ هو أجل شيوخ المؤلف، وعليه تخرج فيما نلاحظه في كتابه بين أيدينا من تدقيق في مسائله ومباحثه التفسيرية والبيانية واللغوية والإعرابية، وأثر هذا الشيخ في المؤلف جلي واضح في تحرير المسائل النحوية حيث نجده يرجح مذاهب البصريين ويعبر عن أصحاب هذا الإتجاه بمثل هذه العبارات في الكتاب «وذهب المحققون من أصحابنا»(٣) «فإن أصحابنا لا يجيزون ذلك»(٤) «ولا

---

(١) بغية الوعاة (١٤٠/٢) ترجمة رقم ١٦٤٨.

(٢) فهرست ابن خير ص ٧١.

(٣) ص ١٤٨.

(٤) ص ١٨٤.

يجيز هذا حذاق أصحابنا))[1] ((هذا قول المحققين من أصحابنا))[2] ((وخطأه علماؤنا في ذلك))[3] يعني الفراء الكوفي... الخ.

فأين هذا التمذهب من اهتمامات قوام السنة لو كان هو مؤلف الكتاب؟ وما علاقته بأبي الحسن الحوفي وجماعة من البصريين في مذاهبهم النحويه؟

ثانياً: أما شيخه الثاني في الكتاب فهو أبو محمّد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني المقرىء نزيل قرطبة قاعدة بلاد الأندلس المتوفى بها سنة ٤٣٧هـ.

وللمؤلف عنه في كتابه روايتان:

أولاهما: في الصفحة رقم ٣١ عند قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ فقد قال في سياق الحديث عن ألف الإستفهام: ((وسمعت أبا محمّد مكيّ بن أبي طالب بعض شيوخنا يقول: الإستفهام فيه معنى الإنكار، ولا يجب أن تُحمل الألف عليه، وكان يسميها ألف التعجب، كأن الملائكة تعجبت من ذلك، وأما أنا فأرى أنها ألف استرشاد..))

فهذه الرواية في هذا السياق تدل على أن المؤلف من الآخذين مباشرة عن أبي محمّد مكي بن أبي طالب دون وجود وسيط في الرواية بينهما، كما أن قوله حكاية لقول مكي: ((وكان يسميها)) يدل على أنه متمرس بكلام شيخه، طويل الصحبة له أو التدبر لكلامه عارفاً به تمام المعرفة.

(١) ص ١٩٨.
(٢) ص ٣٣٩.
(٣) ص ٦٣.

لكن المحققة الفاضلة عمدت إلى قراءة هذه العبارة- كما قدمنا- قراءة جديدة، بل زادت على ذلك فتصرفت في اللفظ في صلب النص، وكتبت كلام المؤلف هكذا: ((وسمع أبا محمّد مكي بن أبي طالب بعض شيوخنا يقول)) وضبطت كلمة ((بعضُ)) بضمة على الضاد علامة للإعراب على أنها فاعل ((سمع)) وعلقت على كلمة ((سمع)) بالهامش رقم (١) فقالت: ((في الأصل ((سمعت)) والصواب ما أثبته)).

وهكذا وجهت المحققة الفاضلة كلام المؤلف لخدمة غرضها في دعواها عن وجود راو وسيط بينه وبين مكي، غافلة أو متغافلة عن دلالة الرواية الأخرى التي لا سبيل إلى قراءتها على ذلك النحو من التقدير والتغيير.

أما الرواية الثانية المذكورة فقد جاءت في الصفحة (٧٤)، وقد وردت في سياق بيان معنى قوله تعالى في سورة آل عمران ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ الآية، وقد ساقها المؤلف هكذا: ((وقرأ ابن عباس -فيما حدثني أبو محمّد مكي بن أبي طالب المقرىء- وما يعلم تأويله[1] إلا الله، ويقول الراسخون في العلم يقولون آمنا به)) وهذه القراءة بعيدة من وجهين: أحدهما: مخالفة المصحف، والثاني: تكرار اللفظ لأن اللفظ الثاني يغني عن الأول.

فهذه الرواية كما نرى صريحة ((في سماع المؤلف من أبي محمّد مكي لا تحتمل إلا ذلك، لقوله: ((فيما حدثني)) والتحديث عند علماء الرواية من أعلى مراتب التحمل عن الشيخ، فلا يحمل إلا على السماع.

قال الخطيب البغدادي: ((أرفع العبارات سمعت ثم حدثنا ثم أخبرنا)).

(١) جاءت الآية عند المحققة في الكتاب بلفظ ((وهو ما يعلم تأويله إلا الله)) ولا أدري أهي في الأصل على هذا اللفظ أم وقع الخلل في النقل؟!.

قال الإمام بدر الدين بن جماعة في ((المنهل الروي))[1]: ((قال الخطيب: أرفع العبارات: ((سمعت ثم ((حدثنا)) ثم ((أخبرنا)) وهو كثير في استعمال الحفاظ في ذلك قبل أن يشيع تخصيصه بما قرىء على الشيخ، ثم ((أنبأنا)) وهو قليل في الإستعمال.. قال: وقيل: ((حدثنا)) و((أخبرنا)) أرفع من ((سمعت)) لدلالتهما على أن الشيخ رَوّاه الحديث بخلاف ((سمعت)))).

وبهذا يتبين أن المؤلف تلميذ مباشر بالسماع من مكي بخلاف ما خُيل إلى المحققة الفاضلة.

والإمام أبو محمّد مكي غني عن التعريف، وهو صاحب ((كتاب التبصرة في القراءات السبع)) و((كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع)) و كتاب ((الرعاية)) في التجويد وغيرها، رحل في طلب القراءات فقرأ بمصر على أبي بكر الأذفوي وأبي عدي عبد العزيز بن محمّد وأبي الطيب عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون، وحج ولقي عدداً من العلماء وشيوخ الرواية بالحرم المكي، ودخل الشام، ثم رجع إلى القيروان بإفريقية، ثم هاجر إلى الأندلس ودخل قرطبة سنة ٣٩٣هـ وأقام بها إلى أن توفي سنة ٤٣٧هـ[2].

ويلاحظ أن المحققة تحيل عليه في تحقيقها حين تذكر كتابه ((مشكل إعراب القرآن)) فتقول دائما: ((مشكل القيسي)) وهذا يوهم أن مكي بن أبي طالب كان معروفاً بنسبه ((القيسي)) وهذا غير صحيح، وإنما يذكر في كتب القراءات باسمه ونسبه أو بهما مع الكنية، وربما زيد فيها ذكر حلية يتميز أو يشتهر بها، كأن يقال: ((المقرىء)) أو ((القيرواني)) وفي بعضها ((المغربي)) وأما ذكره بلقب أو نسب

(١) المنهل الروي ص ٨٠.
(٢) ترجمته في غاية النهاية (٢/٣٠٩-٣١٠) الترجمة رقم ٣٦٤٥.

«القيسي» فلا أعلم أحداً يذكره به مجرداً من اسمه ونسبه كما تفعل المحققة الفاضلة.

ثالثاً: أما الشيخ الثالث من المذكورين من شيوخه في الكتاب فهو أبو محمّد عبد الله بن الوليد.

وقد روى عنه في موضع واحد من كتابه وهو في الصفحة رقم (٤٢٠) عند الحديث عن معجزة انشقاق القمر، فجاء ذكره في سياق كلام أسنده المؤلف إلى الإمام الزجاج فقال: «قال الزجاج: وقد عاند قوم وارتكبوا العناد فقالوا: لم ينشق، وإنما المعنى سينشق، وقد روي ذلك عن جماعة، حدثنا الشيخ الفقيه أبو محمّد عبد الله بن الوليد عن التميمي قال: حدثنا ابن مقسم، قال: حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن السّري الزجاج قال: حدثنا القاضي إسماعيل بن إسحاق...» وساق باقي السند.

وقد ساقت المحققة هذه الرواية المصدرة بقول الزجاج في سياق واحد، وكأن الكلام كله من قول الزجاج، وكأن الزجاج هو القائل: حدثنا الشيخ الفقيه أبو محمد.. الخ، مع أن قول الزجاج ينتهي عند قوله: «سينشق» وكان ينبغي أن ترجع المحققة إلى السطر لتشعر القارئ بان العبارة التالية: «وقد روى ذلك عن جماعة، حدثنا الشيخ الفقيه أبو محمد...» هي من كلام المؤلف مماذيَّل به على قول الزجاج تفسيراً له وتدليلاً عليه وتعليقاً.

فإذا لم يكن هذا التوهم هو ما أوقع المحققة في سوق كلام الزجاج متصلاً بكلام المؤلف، لم يبق إلا إحتمال أن تكون المحققة قد تعمدت أن تغض الطرف عن هذا الشيخ حتى لا تصادم ما ركنت إليه من نسبة الكتاب إلى «قوام السنة»؛ لأن القول برواية قوام السنة عن أبي محمّد بن الوليد سيفضي إلى القول بدخوله مصر، وكونه عاش بعد شيخه المروي عنه في السند قرابة سبعة وثمانين عاماً، وذلك لو صح يجعل طريق قوام السنة عن ابن الوليد في رواية كتاب السيرة في زمنه أعلى طريق في

الرواية في حين أن المقرر عند أئمة الرواية خلاف ذلك[1].

ومهما يكن فنحن على يقين بناء على ما في الكتاب المطبوع ((إعراب القرآن)) وعلى ما نجده في عدد من مصادر الرواية الأخرى وفهارس العلماء، من أن أبا محمّد عبد الله بن الوليد الأنصاري الأندلسي هو من جملة مشايخ المؤلف الذي سوف نتعرف عليه عن قريب بعون الله.

وأبو محمّد بن الوليد إمام جليل من فقهاء المالكية، له فهرسة مشهورة رواها ابن خير في جملة مروياته[2]، رواية عن أبي القاسم بن بقي عن الفقيه محمّد بن فرج المعروف بابن الطلاّع عن مؤلفها ابن الوليد.

ورواها الإمام أبو محمّد عبد الحق بن عطية في فهرسته[3] من هذه الطريق من رواية ابن عطية عن ابن الطلاع، وقد أسند ابن خير في فهرسته[4] كتاب ((العالم والمتعلم في معاني القرآن)) لأبي جعفر النحاس بأسانيد عديدة، منها إسناده له من طريق الفقيه الأصولي أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي عن أبي محمّد بن الوليد الأندلسي قال: حدثني به أبو الحسن عليّ بن إبراهيم بن إسماعيل الحوفي[5] عن ابن النحاس مؤلفه[6].

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

---

(١) ذكر الإمام القاسم بن يوسف التجيبي السبتي (ت ٧٣٠هـ) في برنامجه ص ١٣٠-١٣١ في حديثه عن سيرة ابن اسحاق من رواية الحافظ أبي طاهر السلفي عن عبد الرحمن بن محمّد بن فاتك بمصر سنة ٥١٥هـ عن أبي محمّد عبد الله بن الوليد الأنصاري سماعاً في سنة ٤٤٣هـ عن أبي محمّد عبد الله بن محمّد اللمائي قراءة عليه بالقيروان في سنة ٣٨٤هـ، ذكر التجيبي تعليقاً على هذه الرواية قوله: ((ليس يوجد اليوم في هذا الكتاب -يعني السيرة- أعلى من هذا الإسناد شرقاً وغرباً)) يعني بذلك رواية عبد الرحمن بن فاتك عن أبي محمّد بن الوليد المذكور بهذا السند.

(٢) فهرسة ابن خير الإشبيلي ص ٤٣٢.

(٣) فهرسة ابن عطية ص ٦٩ ترجمة ٣.

(٤) ص ٦٥.

(٥) تقدم في شيوخ مؤلف الكتاب الذي نحن بصدده.

(٦) فهرسة ابن خير ص٦٥.

وأسند ابن عطية أيضاً في فهرسته[١] في ترجمة شيخه بالإجازة أبي عبد الله محمّد بن منصور الحضرمي الساكن بالإسكندرية كتاب «معاني القرآن» لأبي إسحاق إبراهيم بن السَّري الزجاج قال: أخبرني به عن أبي محمّد بن الوليد عن أبي العباس أحمد بن عليّ الكسائي قال: قرأت على أبي الحسن أحمد بن محمّد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم المقرىء قال أبو إسحاق يعني الزجاج... »

وهذا السند الذي أسند به ابن عطية كما ترى هو نفس السند الذي نجده عند مؤلف الكتاب، فقد تقدم أنه قال في روايته: «حدثنا الشيخ الفقيه أبومحمد عبدالله ابن الوليد عن التميمي قال: حدثنا ابن مقسم قال: حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج.. ».

والفارق الوحيد الذي بين السندين هو الفرق في شيخ أبي محمّد بن الوليد فقد جاء في الكتاب باسم «التميمي» وعند ابن عطية باسم «الكسائي» فإذا لم يكن أحدهما مصحفاً عن الآخر، فهما شيخان لأبي محمّد بن الوليد يروي عن كل منهما كتاب الزجاج المذكور.

أما ابن مقسم فهو مشترك بينهما، وهو قارىء مشهور هو وأبوه ترجم لهما ابن الجزري في الغاية[٢].

وعلى أي حال فإن أبا محمّد بن الوليد من شيوخ المؤلف، وهو من علماء الأندلس المتصدرين للرواية في مصر، وقد ترجم له في الأندلسيين أبو القاسم خلف بن بشكوال في كتاب الصلة[٣] فقال فيه: عبد الله بن الوليد بن سعد بن بكر

---

(١) ص ٨٨-٨٩.

(٢) انظر ترجمة الولد أحمد بن محمّد بن الحسن في غاية النهاية (١/١١٠)، ترجمة ٥٠٧، وترجمة الوالد محمّد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم العطار البغدادي في غاية النهاية (٢/١٢٣-١٢٤) ترجمة ٢٩٤٥.

(٣) كتاب الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم (١/٢٦٧) ترجمة ٦٠٥.

الأنصاري من أهل قرمونة، سكن مصر واستوطنها، يُكنى أبا محمد، سمع بقرطبة قديماً من أبي القاسم إسماعيل بن إسحاق الطحان وغيره، ورحل إلى المشرق سنة أربع وثمانين وثلاثمائة، فأخذ في طريقه بالقيروان عن أبي محمّد بن أبي زيد الفقه وأبي الحسن القابسي... وحج وأخذ بمكة عن أبي ذر عبد بن أحمد الهروي كثيراً، وعن أبي العباس أحمد بن بندار الرازي... واستوطن مصر، وحدث عن جماعة من أهلها، وحدث بها، وكان ثقة فيما رواه ثبتاً ديّناً فاضلاً، حافظاً للرأي، مالكي المذهب، وطال عمره، وروى عنه جماعة من علماء الأندلس، وخرج من مصر إلى الشام في ربيع سنة سبع وأربعين وأربعمائة، وتوفي بالشام في شهر رمضان من سنة ثمان وأربعين وأربعمائة.

وقد ترجم له الحميدي أيضاً[١] وذكر أنه رحل من الأندلس قبل الثمانين وثلاثمائة وذكر نحواً مما تقدم قال: وأقام بالقيروان وتفقه فيها، ثم رحل إلى مكة وأقام بها مدة وبمصر، ثم انتقل إلى بيت المقدس وبها مات)).

فمؤلف الكتاب المطبوع بتحقيق الباحثة الفاضلة، يروي عن أبي محمّد بن الوليد المذكور بلا شك وهو شيخه المذكور في السند الذي ذكرناه نقلاً عن الكتاب.

رابعاً: أما الشيخ الرابع والأخير ممن روى عنهم المؤلف في كتابه فهو أبوه، وأبوه هذا المجهول عندنا حتى الآن بسنده هذا الذي سنسوقه نقلاً عن الكتاب، هو مفتاح السر الذي سيساعدنا على معرفة صاحب الكتاب بعون الله.

ونلاحظ على المحققة الفاضلة مرة أخرى أنها لم تول رواية المؤلف عن أبيه أية أهمية مع تكررها فيه بشكل ملحوظ، كما أنها لم تذكر أباه في جملة مشايخه الذين أخذ عنهم، وإنما اكتفت بقولها في سياق الحديث عن ((قوام السنة))[٢] ((فهو ابن أبي

---

(١) جذوة المقتبس ص ٢٦٦ ترجمة ٥٦٩.

(٢) ص٥.

جعفر محمّد بن الفضل ذلك الرجل الورع الصالح.. » هذا مع أنها كانت بصدد الحديث عن شيوخه.

ونحن إذا رجعنا إلى روايته عن أبيه في الكتاب نجد أنها أكثر الروايات فيه، فقد أسند عنه في ستة مواضع من الكتاب:

١- ففي الصفحة (٢١٠) قال: «وحدثني أبي عن عمه إبراهيم بن غالب حدثنا القاضي منذر بن سعيد حدثنا أبو النجم عصام بن منصور المرادي القزويني حدثنا أبو بكر عبد الله بن عبد الرحيم البرقي[1] حدثنا أبو محمّد عبد الملك بن هشام...»

٢- وفي الصفحة ٢٤٢ أيضاً قال: «حدثني أبي عن عمه إبراهيم بن غالب عن القاضي منذر بن سعيد عن أبي النجم... » وذكر نحوه.

٣- وفي الصفحة ٣١٨ قال: «حدثني أبي عن عمه إبراهيم بن غالب عن القاضي منذر بن سعيد.. » الخ.

٤- وفي الصفحة ٣٤٣ قال: «حدثني أبي عن عمه... » وذكر السند نفسه إلى ابن هشام.

٥- وفي الصفحة ٤٨٠ اختصر السند فقال: حدثني أبي عن عمه قال: حدثنا القاضي منذر بن سعيد... الخ.

٦- وفي الصفحة ٥٠٩ قال أيضاً: «حدثني أبي عن عمه عن منذر بن سعيد عن أبي النجم.. الخ.

فهذه ست روايات كلها مما رواه المؤلف عن أبيه دون أن يسميه، عن عم أبيه،

(١) جاء ذكره في الكتاب بسقوط الباء ((الرقي)) والصواب ((البرقي)) كما في ص ٣١٨، ٣٤٣.

وهو إبراهيم بن غالب عن القاضي الأندلسي المشهور؛ منذر بن سعيد البلوطي قاضي قرطبة لعبد الرحمن الناصر وابنه الحكم المستنصر إلى أن توفي بها سنة ٣٥٣هـ[١].

وقد مرت المحققة بهذه الروايات كلها دون أن تفيد منها شيئاً في تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه، ولا سيما أن السند يطرح تساؤلا لا مفر من اعتباره، وهو أنه يذكر أن الجد الأعلى للمؤلف اسمه غالب، لأن عم أبيه هو إبراهيم بن غالب، وهو يلتقي معه في «غالب» المذكور، فكيف تجاوزت المحققة الفاضلة هذه الإشارة القيمة، ولم تبعثها على التوقف في نسبة الكتاب إلى قوام السنة؟ مع أنها حين ساقت سلسلة النسب الكاملة لقوام السنة ذكرت أنه هو: «إسماعيل بن محمّد بن الفضل بن عليّ بن أحمد بن طاهر القرشي التيمي الطلحي الأصبهاني... الخ، فأين اسم «غالب» في سلسلة نسب المؤلف، وهو قد ذكره في المواضع المذكورة من الكتاب؟

أما نحن فقد استفدنا من هذه الإشارة القيّمة، واستطاعت أن تقودنا نحو الوقوف على ما نعتقد أنه الصواب إن شاء الله في نسبة الكتاب إلى مؤلفه الحقيقي، لا يعترينا في ذلك أدنى شك أو ارتياب والى القارىء الكريم هذه المعالم التي استرشدنا بها في معرفة مؤلف الكتاب:

أولاً: فأول هذه المعالم التي تعرفنا عليها من خلال الأسانيد الآنفة الذكر: أن المؤلف ينتمي إلى الجهات المغربية، لا إلى المشرق وخاصة إلى أصبهان، وذلك لأن ثلاثة من شيوخه المذكورين وهم أبوه وأبو محمّد مكي وأبو محمّد بن الوليد كلهم من الجهات المغربية، وشيخه الرابع وهو أبو الحسن الحوفي من علماء مصر، وقد

---

(١) ترجمة منذر بن سعيد البلوطي في تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس لابن الفرضي (١٤٢/٢) ترجمة ١٤٥٤.

رأينا في السند قوله: إنه حدثه بمصر كما تقدم.

ثانياً: وثاني هذه المعالم أن عم أبيه في الأسانيد الستة كلها يروي عن القاضي منذر بن سعيد البلوطي قاضي قرطبة الشهير، وهو وإن لم يترجم له أحد فيما أعلم في الطبقات فيمن ورد على الأندلس من الغرباء، فإن اختصاصه بمنذر بن سعيد يفيد أنه من أبناء المنطقة، وبعيد أن يكون من أهل أصبهان، إذ أن العادة كانت جارية برحلة طلاب العلم من المغرب وجهاته من الأندلس وإفريقية إلى المشرق لا العكس، وخروج بعض الشخصيات إلى الأندلس كأبي عليّ القالي وصاعد نادر جداً.

ثالثاً: وقد استفدنا من رواية المؤلف عن أبيه عن عم أبيه عن منذر بن سعيد، ومن تسميته لعم أبيه باسم إبراهيم ابن غالب، أن المؤلف هو: «فلان بن فلان بن فلان بن غالب.. »، ومعنى ذلك أن غالباً هو جد أبيه، وذلك يعني أن أي نسبة للكتاب إلى من يمكن أن يدخل في الإحتمال لا تُقبل إلا إذا جاءت منسجمة مع هذا النسب الذي يفهم من ذكر المؤلف له في الكتاب.

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

ومن هنا فقد كان الظن قد ذهب بي أول نظري في نسبة الكتاب إلى أن يكون من تأليف الإمام المقرىء أبي الطاهر اسماعيل بن خلف بن سعيد بن عمران السرقسطي صاحب كتاب «العنوان في القراءات» المطبوع.

وقد كان مما قوى هذا الإحتمال عندي جملة أمور:

أحدها: أن أبا الطاهر المذكور عرف برحلته من الأندلس وإقامته بمصر وتصدره بها(١).

(١) انظر ترجمته في غاية النهاية (١/١٦٤) ترجمة ٧٦٣ وفيها أنه قرأ على عبد الجبار الطرسوسي يعني صاحب كتاب (المجتنى) في القراءات، وأقرأ النّاس بجامع عمرو بن العاص بمصر، واختصر كتاب (الحجة)لأبي عليّ الفارسي.

وثانيها: أنه كان ملازماً للنحوي الآنف الذكر أبي الحسن عليّ بن إبراهيم الحوفي حتى عرف بصاحب الحوفي[1].

وثالثها: أن له كتاباً بعنوان ((إعراب القرآن)).

ورابعها: أنه توفي سنة ٤٥٥هـ أي أنه كان يعيش في فترة موافقة للتي أُلف فيها الكتاب.

غير أني حينما نظرت في هذه المعطيات نظرة فحص واختبار تهاوت جميعاً أمام البحث العلمي، وذلك أني وجدت الجد الأعلى لأبي الطاهر بن خلف هو ((عمران)) لا ((غالب)) الذي هو الجد الأعلى لصاحب الكتاب موضوع الدرس كما تقدم في رواية والد ((المؤلف)) عن ((عمه)) إبراهيم بن غالب.

ووجدت أيضاً أن كتاب ((إعراب القرآن)) لأبي الطاهر كتاب ضخم بالقياس إلى الكتاب المطبوع الذي بين أيدينا، وإذا كان كتابه بعيداً عني في مخطوطاته[2] فقد رجعت إلى فهرسة الخزانة التي هو فيها، فوجدته غير الكتاب الذي نحن بصدده لأنه يتألف من مجلدين كبيرين[3].

وإذن فلم يبق إلا أن أصرف النظر عن أبي الطاهر بن خلف إلى غيره فليس هو صاحب الكتاب.

وبينما أنا أجيل النظر في كتب التراجم أبحث في ((تاريخ علماء الأندلس)) لابن

---

(١) انظر معجم الأدباء لياقوت (٦/١٦٥-١٦٧) وذكر أن كتابه ((إعراب القرآن)) تسع مجلدات.

(٢) توجد منه نسخة تامة بالخزانة الملكية بالرباط، الجزء الأول منه تحت رقم ٥٢٤٤ ويقع في ٤٢٨ ورقة، والجزء الثاني تحت رقم ١١٥٥٦ز، ويقع في ٢٩٢ ورقة. ومنه الجزء الأول من نسخة ثانية بالخزانة نفسها تحت رقم ١١٥٩٦ ز، ويقع في ٢٧٥ ورقة.

(٣) انظر فهارس الخزانة الحسنية بالرباط المجلد ٦ ص ٣٤٠-٣٤١.

الفرضي و«الصلة» لابن بشكوال، و«التكملة» لابن الأبّار، و«الذيل والتكملة» لابن عبد الملك المراكشي، و«صلة الصلة» لأبي جعفر بن الزبير وغيرها لعلي أقف على إبراهيم بن غالب المذكور، وأنقب مرة أخرى في طبقات المالكية في «ترتيب المدارك» لعياض و«الديباج المذهب» لابن فرحون، و«شجرة النور الزكية» لابن مخلوف، وغيرها وبدون جدوى، رجعت إلى تراجم النحاة واللغويين، وإذا بي أقف على ضالتي، لا بالتعرف على إبراهيم بن غالب فهو ما يزال إلى الآن تحت أستار الغيب، وإنما بالتعرف على من يرجى أن يكون هو صاحب الكتاب.

لقد استوقفني وأنا أتصفح تراجم «بغية الوعاة» للإمام السيوطي باحثاً عن ترجمة عليّ بن إبراهيم الحوفي[1]: لعلي أجد في ترجمته ذكراً للرواة عنه ممن يحتمل أن يكون أحدهم هو صاحب الكتاب، فلم أجده ذكر إلا أنه أخذ عن أبي بكر الأذفوي، وأنه كان نحوياً قارئاً، صنف «البرهان في تفسير القرآن» «وعلوم القرآن» «والموضح في النحو» ثم ذكر وفاته سنة ٤٣٠هـ، ولم يسم السيوطي أحداً ممن أخذ عنه.

وبينما أنا أقلب باقي التراجم في حرف العين فيمن يشتركون مع الحوفي في اسم «علي»، وقعت عيني في الصفحة ١٨٣ من المجلد الثاني في الترجمة رقم ١٧٤٦ على هذا العَلَم الذي سماه ونسبه وترجم له فقال:

«علي بن فضال بن عليّ بن غالب المجاشعي القيرواني أبو الحسن، ويعرف بالفرزدقي، لأن الفرزدق جده، كان إماماً في النحو واللغة والتصريف والتفسير والسير، رحل إلى البلاد، وأقام بغزنة مدة، وصادف بها قبولاً، ورجع إلى العراق، وأقرأ ببغداد مدة النحو واللغة، وحدث بها عن جماعة من شيوخ المغرب.. ثم ذكر

---

(١) مترجم في البغية (٢/١٤٠) ترجمة ١٦٤٨.

مؤلفاته، غير أنه لم يذكر فيها كتاباً باسم ((كتاب إعراب القرآن)).

وإذن فما الذي رشحه ليكون موضوع البحث والتحقيق وأن يلفت النظر بوجه خاص؟ إنه اسم جده الأعلى ((غالب)) لا غير.

وتابعت البحث، وفي هذه المرة باحثاً عن ترجمة عليّ بن فضال، وكم عجبت لأنه غير مترجم له لا في أهل إفريقية والقيروان، ولا في الأندلسيين ممن يكون قد دخلها من الغرباء، ولا في طبقات المالكية ولا غيرها.

وبحثت في كتاب ((إنباه الرواة على أنباه النحاة)) لأبي الحسن القفطي، فوجدت فيه ترجمة مطولة لعلي بن فضال، ذكر فيها نسبه إلى الشاعر الفرزدق فقال فيه: ((علي بن فضال بن عليّ بن غالب بن جَابِر بن عبد الرحمن بن محمّد بن عمرو بن عيسى بن حسن بن زمعة بن همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية بن عقال بن محمّد بن سفيان بن مجاشع القيرواني النحوي أبو الحسن المجاشعي[1] هجر مسقط رأسه، ودوخ الأرض ذات الطول والعرض، مصراً وشاماً، وعراقاً وعجماً، حتى وصل إلى مدينة المشرق: غزنة فتقدم بها، وأنعم عليه أماثلها، واختاروا عليه التصانيف، وشرع في ذلك، وصنف لكل رئيس منهم ما اقتضاه، ثم انكفأ راجعاً إلى العراق، وانخرط في جماعة ((نظام الملك الحسن بن إسحاق الطوسي الوزير، ولم تطل أيامه بعد ذلك حتى ناداه اللطيف الخبير فأجاب)).

ثم ذكر بعد هذا أسماء مؤلفاته فلم يذكر فيها كتاباً باسم ((إعراب القرآن)) وإنما ذكر كتباً أخرى كثيرة في النحو وغيره سنعود إلى ذكرها، وذكر وفاته ببغداد في يوم الثلاثاء ثاني عشرين شهر ربيع الأول سنة ٤٧٩هـ))[2].

(١) انظر هذه السلسلة من نسبه أيضاً في معجم الأدباء لياقوت (١٤/ ٩٠).

(٢) إنباه الرواة (٢/ ٢٩٩) ترجمة ٤٧٩.

وهكذا كان ما يزال الإبهام فيما يبدو على حاله يحيط بالقضية، غير أننا منذ الآن مع عالم نحوي مفسر متنوع الثقافة تنطبق عليه الصفات التي تتوافق مع ما يحتمل أن يكون هو المطلوب.

فالرجل قد عاش في الحقبة التي عاش فيها شيوخ المؤلف كأبي محمّد مكي (ت٤٣٧هـ) وأبي الحسن الحوفي (ت٤٣٠هـ) وأبي محمّد بن الوليد (ت٤٤٨هـ)، كما أن جده الأعلى أي جدّ والده يوافق جد صاحب الكتاب كما تقدم.

وإذن فلنشد يد الضنين على هذين العنصرين حتى ينضاف إليهما غيرهما.

ثم نظرت في أواخر ترجمة ابن فضال تعليقاً بالهامش ذيّل به محقق كتاب «إنباه الرواة» الأستاذ محمّد أبو الفضل إبراهيم نقله عن ترجمة عليّ بن فضال في كتاب تلخيص أخبار اللغويين لابن مكتوم وهو كتاب أشار إليه في مصادره في تحقيق الكتاب في الفهارس[1].

وإذا ابن مكتوم يذكر في هذه الترجمة في سياق حديثه عن أبي الحسن عليّ بن فضال المجاشعي رواية جاء فيها قوله: «قال الحافظ أبو عبد الله محمّد بن محمود بن الحسن بن هبة الله بن محاسب البغدادي -رحمه الله- قرأت على الأنجب أبي السعادات عن أبي العلاء وجيه بن هبة الله بن المبارك السقطي حدثنا أبي -ونقلته من خطه- حدثنا الشيخ الإمام أبو الحسن عليّ بن فضال بن عليّ بن غالب، حدثنا أبو محمّد مكي بن أبي طالب بقرطبة في منزله، حدثنا أبو الحسن عليّ بن محمّد بن القابسي... ورفع السند إلى أبي هريرة عن النبي -ﷺ- قال: الصوم جُنّة من النار.

أقول: هذا عنصر جديد يضاف إلى العنصرين السابقين، فأبو الحسن بن فضال

(١) (٤١٨/٤) فذكره وأنه لأحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم، منه نسخة بخط المؤلف بدار الكتب المصرية برقم ٣٠٦٩ تاريخ تيمور.

يروي عن أبي محمّد مكي فيتفق ما في تلخيص ابن مكتوم من رواية ابن فضال عن مكي مع ما ندعيه حتى الآن من أن مؤلف الكتاب الذي يروي فيه عن مكي ليس سوى عليّ بن فضال بن عليّ بن غالب هذا الذي هدانا البحث إليه.

وبهذا يكون قد توافر عندنا الآن جملة من المعطيات نجملها فيما يلي:

أولاً: أن المؤلف ينتمي إلى الجهات المغربية أي إلى القيروان بإفريقية.

ثانياً: أنه يروي عن أبي محمّد مكي بن أبي طالب[1].

ثالثاً: أنه قيرواني مثله في النسبة إلى هذه الجهة والمدينه.

رابعاً: أنه سمع منه بمنزله في قرطبة كما جاء في النص عند ابن مكتوم.

خامساً: أن ترتيب اسمه هو عليّ بن فضال بن عليّ بن غالب، وغالب هو الجد الأعلى للمؤلف، ويتفق اسمه مع ما تقدم من رواية والد المؤلف عن عمه إبراهيم بن غالب.

فلنضم إليها الآن ما أمكن أن نستخلصه من الكتاب نفسه المطبوع باسم «إعراب القرآن» العنصر التالي:

سادساً: أن مؤلف الكتاب فيما يبدو مالكي المذهب[2]، وهذا هو المنتظر أن

---

(١) انظر في رواية ابن فضال عن مكي أيضاً كتاب لسان الميزان للحافظ ابن حجر (٤/٢٤٩)

(٢) نعم يشوش على ما ذكرناه من كون أبي الحسن بن فضال مالكي المذهب أننا لا نجده مترجماً في طبقات فقهاء المالكية عند عياض وابن فرحون وابن مخلوف مثلاً، كما أننا نجد الإمام السيوطي ينقل في ترجمته عن عبد الغافر أنه قال: «ورد ابن فضال نيسابور فاجتمعت به فوجدته بحراً في علمه، ما عهدت في البلديين ولا في الغرباء مثله، وكان حنبلياً يقع في كل شافعي» بغية الوعاة (٢/١٨٣) ترجمة ١٧٤٦.

وقد كفانا التحقيق في مذهب المؤلف محقق كتاب «شرح عيون الإعراب» الآتي، الدكتور حنا جميل حداد، فهذا الباحث وإن كان لم يذكر أو يتوصل إلى ما يثبت أن ابن فضال مالكي المذهب، فقد أفادنا في =

يكون عليه مؤلف مثله مغربي قيرواني النشأة، متتلمذ على مشيخة أهل بلده ممن رأينا الرواية عنهم: وهم جميعاً مالكية، وليس في الكتاب رواية ولو واحدة عن شيخ عراقي أو نيسابوري أو أصبهاني ممن يشتبه في أن يكون مؤلف الكتاب قد روى عنهم.

ومما يستأنس به فيما ذكرناه من كونه مالكي المذهب غير ما تقدم أنه ينقل في كتابه عن مالك ولا ينقل عن غيره من الأئمة،[1] فإنه لم يذكر في كتابه لا أحمد ولا الشافعي، أما أبو حنيفة فقد ذكره في موضعين فقط[2].

سابعاً: أن مباحث المؤلف في الكتاب تدل على رسوخ قدم في الصناعة النحوية واللغوية وكونها هي الغالبة على المؤلف كما تشهد بذلك تحليلاته وتعليلاته في الكتاب وموازناته الكثيرة بين أقوال أئمة البصرة والكوفة وانتصاره في الغالب لأقوال البصريين وتسميته لهم بأصحابنا، وهذا المستوى من التخصص والحذق لا يعرف عن قوام السنة ونظرائه من المحدثين، كما أن ابن فضال لا يظهر من تأليفه

مركز تحقيقات كامپيوتری علوم اسلامی

تحقيق العبارة الآنفة الذكر، وهي ما نقله السيوطي في قوله ((وكان حنبلياً يقع في كل شافعي)) لقد وجد أن العلامة الداودي أعاد نقل العبارة ذاتها في ترجمة ابن فضال في طبقات المفسرين (٤٢٦/١) وقال أعني المحقق: ((ولم أعثر على ما يؤيد هذا فيما كتب عن الرجل وعندنا أن الداودي واهم فيما نسبه إلى ابن فضال وحجتنا في هذا ما يلي:

١- لم يرد لابن فضال ذكر في طبقات الحنابلة ولا فيما استدرك عليها.

٢- ينقل الداودي كثيراً عن ياقوت الحموي، وقد ورد في ترجمة ابن فضال عند ياقوت ما صورته ((وحدث محمّد بن طاهر المقدسي- وكان ما علمت وقّاعة في كل من انتسب إلى مذهب الشافعي لأنه كان حنبلياً- سمعت إبراهيم بن عُثْمَان الفزي بنيسابور يقول: لا دخل أبو الحسن بن فضال النحوي... الخ، قال المحقق: وواضح من النص أن قول ياقوت: ((لأنه كان حنبلياً)) خاص بمحمد بن طاهر المقدسي وليس بابن فضال.

(١) انظر على سبيل المثال ص ٧٤-٥٧-٥٣٦... الخ.

(٢) هما ص ٩ و١٣٩.

هذا الذي نسبناه إليه كبير حذق أو معرفة بالصناعة الحديثية، لأنه يروي الضعيف والواهي[1].

وإنما الغالب عليه فنه الذي بلغ فيه مستوى الإمامة، حتى أمسي يوازن بين أقوال أئمة النحو واللغة ويقضي على بعضهم بالخطأ والوهم، وحتى يبلغ أن يقول ذلك في إمام الصناعة سيبويه، فيقول في قوله تعالى «إن الله بريء من المشركين ورسوله... » في الآية من سورة التوبة: «وذكر سيبويه وجهاً ثالثاً، وهو أن يكون معطوفاً على موضع «أنّ»، وهذا وهم منه، لأن «أنّ» المفتوحة مع ما بعدها في تأويل مصدر، فقد تغيرت عن حكم المبتدأ وصارت في حكم «ليت» ولعل»[2].

ويقول في الصفحة (٣١): وقد غلط القتبي .. يعني ابن قتيبة.

ويقول راداً على أبي زكريا الفراء إمام أهل الكوفة (ص٦٣): «وخطأه علماؤنا في ذلك».

ويقول مخالفاً لشيخه مكي بن أبي طالب في همزة الإستفهام في قول الملائكة: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾ قال: فكان يسميها ألف التعجب، أما أنا فأرى أنها ألف استرشاد.. » الخ.

أما الآن وقد قام في أنفسنا ما نرجوا أن يكون هو الصواب، وأن يكون القارىء الكريم قد اقتنع معنا بما قررناه في شأن الكتاب ونسبته إلى أبي الحسن بن فضال المجاشعي لا إلى «قوام السنة» فلنستأذنه في القيام معه بجوله أخرى نقوم بها حول مضمون الكتاب لنزيده يقيناً بما وصلنا إليه من هذه النتائج.

---

(١) حتى إنه ليذكر أقوال عيسى –عليه السلام– وغيرها من الإسرائيليات مما لا يثبت من طريق صحيح.

(٢) إعراب القرآن ص ١٤٠.

مقارنة بين كتاب إعراب القرآن المنسوب لقوام السنة وبين كتاب ((شرح عيون الإعراب)):

عرف لأبي الحسن عليّ بن فضال المجاشعي المذكور كتاب طبع باسم ((شرح عيون الإعراب)) ألفه أبو الحسن شرحاً لكتاب ((عيون الإعراب)) لأبي محمّد عبيد الله بن أحمد بن إبراهيم الفزاري ثم البصري من تلاميذ أبي عليّ الفارسي، وكان قاضياً للقضاة بمدينة شيراز، وتوفي في حدود سنة ٣٥٠هـ[1].

وشرح الكتاب لابن فضال مما طبع بمكتبة المنار- الزرقاء- الأردن في طبعته الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م بتحقيق الدكتور حنا جميل حداد بجامعة اليرموك- إربد.

وقد كان من الكتب التي أحضرها معه الابن حسن- أصلحه الله- من العربية السعودية في الصيف الماضي، ولم تتح لي الفرصة قبل الآن للتعرف على محتواه، ولا كنت قد انتبهت إلى أن مؤلفه هو أبو الحسن عليّ بن فضال المجاشعي الذي هو محور حديثنا في هذا التحقيق.

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

وكان من توفيق الله أني في أثناء التحقيق في شأن نسبة كتاب الإعراب الذي يعنينا انتبهت إلى اسم المؤلف، فإذا هو عين المؤلف الذي ترجح عندي أنه صاحب الكتاب المطبوع المنسوب إلى ((قوام السنة)) باسم ((إعراب القرآن)) وبادرت على الفور إلى قراءة مقدمة التحقيق ثم أخذت في قراءة أول الكتاب، فلم يأخذني شك في أني بصدد كتاب لا يختلف كثيراً عن الكتاب الذي فرغت من قراءته، وهو كتاب الإعراب، وكنت وأنا أتقدم في القراءة أشعر أن عدداً من المباحث كنت قد قرأته عن قريب وأحياناً بنفس الألفاظ، فعلمت أني وُفّقت إلى دليل آخر أحسبه في

(١) عن مقدمة محققه ص ١٣.

نهاية القطع للشغب في كون التأليفين معاً لمؤلف واحد هو الشيخ أبو الحسن عليّ بن فضال المجاشعي رحمه الله كما سوف نعرضه على القارىء الكريم.

من وجوه التشابه بين كتاب الإعراب وكتاب «شرح عيون الإعراب»:

أولاً: فمن أول المشابه الواضحة بين الكتابين مما يسهل الوقوف عليه: طريقة التأليف في كل منهما، فعلى الرغم من أننا لم نتمكن من قراءة مقدمة كتاب «إعراب القرآن» لأنها مفقودة -كما تقدم- فإن المتصفح للكتابين لا يخطئه أن يلاحظ ما بينهما من وجوه الشبه في منهج التأليف. فالكتابان معا على نمط واحد في اعتماد طريقة السؤال والجواب في تقديم المعلومات.

والى القارىء الكريم هذه النماذج من الكتابين تمثل ما ذكرناه.

أ- نماذج من كتاب «إعراب القرآن»:

أول مباحث الكتاب يتعلق بالبسملة في أول المصحف. وأول مسائلها هكذا.

«مسألة»: ومما يُسأل عنه من الإعراب أن يقال: ما موضع الباء من «بسم الله»؟

والجواب: أن العلماء اختلفوا في ذلك، فذهب عامة البصريين إلى أن موضع الباء رفع على تقدير مبتدأ محذوف تمثيله: ابتدائي «بسم الله».. الخ[1].

وثاني مباحث الكتاب قال فيه: «ومما يُسأل عنه أن يقال: لِم جُرَّت الباء؟

---

(١) إعراب القرآن ص ٥.

والجواب: أنها لا معنى[1] لها إلا في الأسماء، فعملت الإعراب الذي لا يكون إلا في الأسماء، وهو الجر ويقال: لم حُرِكتْ وأصلها السكون؟ والجواب: أن يقال: حركت للإبتداء بها.

ويقال: فلم اختير لها الكسر؟ والجواب: أن أبا عمر الجرمي قال: كُسرت تشبيهاً بعملها، وذلك أن عملها الجر.. الخ[2] ثم قال: مسألة: ومما يسأل عنه أن يقال: ما وزن اسم، وما اشتقاقه؟ والجواب: أنه قد اختلف فيه، فذهب البصريون إلى أنه من السمو... وذهب الكوفيون إلى أنه من السمة..))

ب- نماذج من كتاب شروح عيون الإعراب لأبي الحسن عليّ بن فضال المجاشعي:

أول مباحث ابن فضال في أوائل شرحه للكتاب قوله بياناً لقول المؤلف: ((باب ما الكلام مجملاً ومفصلاً؟)) ((مسائل من هذا الباب)) ويقال: ما الكلام؟ والجواب: أنه كل جملة مستقلة مفهومة.

ثم قال: مسألة: ويقال: إذا كان الكلام إنما هو المفيد، فكيف مخرج صاحب هذا الكتاب:[3] الكلام ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف معنى؟ والجواب: أن مخرجه على الحذف، والتقدير: مؤتلف الكلام ثلاثة أشياء... ثم قال: مسألة: ويقال: لم زعمتم أن الكلام ثلاثة أشياء، وما أنكرتم أن يكون أكثر من ذلك أو أقل؟ والجواب: أننا اعتبرنا جميع الأشياء واستقريناها[4] فوجدناها لا تخلو أن تكون ذاتا أو حدثا

(١) كذا قال، وأظنه أن الصواب: ((لا عمل لها))؛ بدليل قوله: ((فعملت الإعراب)).

(٢) ص ٦.

(٣) كذا ولعل في العبارة سقوط كلمة ((قول)) قبل ((صاحب الكتاب)).

(٤) كذا، وقد عامل الفعل على اعتبار تسهيل همزته، وإلا فقد كان عليه أن يقول: ((استقرأناها)).

للذات، أو واسطة بينهما...))[1].

مسأله: ويقال: فلم قدمتم الإسم على الفعل، والفعل على الحرف؟ والجواب: أنا قدمنا الإسم على الفعل في المكان لما كان مقدماً عليه في الزمان.. الخ.

ثم قال: مسألة: ويقال: ما حد الإسم؟ والجواب: أن العلماء اختلفوا في ذلك، فقال أبو بكر بن السراج: الإسم ما دل على معنى مفرد... وقال عليّ بن عيسى[2]: ما دل على معنى دلالة الإشارة..))[3]

وهكذا قال: مسألة: ما خواص الإسم؟ والجواب....

مسألة: ويقال: ما حد الفعل؟ والجواب....

مسألة: ويقال: ما خواص الفعل؟ والجواب...

مسألة: ويقال:ما حد الحرف؟ والجواب.....

وفعل مثل ذلك في سائر أبواب الكتاب، ولا يخفى أن النمط في الكتابين متشابه.

وجوه التماثل والتشابه بين الكتابين في المباحث والألفاظ:

والى جانب هذا التشابه في المنهج وطريقة التأليف فإن المتتبع لكلام المؤلف في الكتابين لا يفوته أن يدرك تقارب المنزع حتى ليكاد يكون عنده التعبير الحرفي في كليهما واحداً. ومن الغريب أني حين تصفحت مصادر التحقيق التي اعتمدتها

(١) ص ٤٤-٤٥.

(٢) يعني الرماني.

(٣) ص ٤٦.

المحققة وجدت كتاب «شرح عيون الإعراب» من بينها[1]، ولم تتنبه إلى ما بين الكتابين من وجوه المشابهة والمطابقة في كثير مما سنراه.

ونحن ندعو القارىء إلى أن يقارن ويقابل بين عبارة كتاب الإعراب وعبارة «شرح عيون الإعراب» في النماذج التالية:

قول المؤلف في إعراب القرآن	قول ابن فضال في شرح عيون الإعراب
ص٦: مسألة: ومما يسأل عنه أن يقال: ما وزن «اسم» وما اشتقاقه؟ والجواب: أنه قد اختلف فيه، فذهب البصريون إلى أنه من السمو، لأنه سما بمسماه فبينه وأوضح معناه. وذهب الكوفيون إلى أنه من السمة لأن صاحبه يُعرف به.	ص ٥١: مسألة: ويقال: مم اشتق الإسم؟ والجواب: أنه من السمو. لأنه سما بمسماه فأوضحه وبين معناه هذا مذهب أهل البصرة، وقال أهل الكوفة: هو من السمة لأن صاحبه يُعرف به.
ص٧: وقول البصريين أقوى في التصريف وقول الكوفيين أقوى في المعنى. فمما يدل على صحة قول البصريين: قولهم في التصغير «سُمَيٌّ» وفي الجمع «أسماء» وجمع الجمع «أسام». ولو كان على ما ذهب إليه الكوفيون لقيل في تصغيره «وسيم» وفي	ص ٥١: وهذا يفسد من ثلاثة أوجه: أحدها: أننا لا نعرف شيئاً مما سقطت فاؤه دخلته همزة الوصل، وإنما تدخله الهاء نحو «عِدة» و«زنة». والثاني: أنه لو كان من السمة لقيل في تصغيره «وسيم» ولم يقل «سُميٌّ».

(١) انظر المصادر والمراجع التي اعتمدتها المحققة في آخر «إعراب القرآن» ص ٦٠٤.

جمعه ((أوسم)) وفي امتناع العرب من ذلك دليل على فساد ما ذهبوا إليه.

وايضا فإننا لم نر ما حذفت فاؤه دخلت فيه همزة الوصل، وإنما تدخل فيه تاء التأنيث نحو ((عدة)) ((وزنة)).

وقد قيل: هو مقلوب، جُعلت الفاء في مكان اللام كأن الأصل ((وسم)) ثم أُخِرت الواو.

وقيل وزنه ((فُعْل)) بضم الفاء، وقيل ((فِعل)) بكسرها لقولهم ((سِمٌ)) و((سُمٌ)) ولم يُسمع ((سَمٌ)) بفتح السين.

أنشد أبو زيد:

باسم الذي في كل سورة سِمُه

قد أخذت على طريق تعلمه

يروى بضم السين وكسرها، ثم حذفت الواو على غير قياس.

إلا أنهم أرادوا أن يفرقوا بين المتشبث وغير المتشبث، فالمتشبث نحو أخ وأب لأنك إذا ذكرت كل واحد منهما دل على نفسه وعلى معنى آخر.

ألا ترى أنك إذا ذكرت أباً دلك على ابن، وإذا ذكرت ابنا دلك على أب، وإذا ذكرت أخاً دلك على أخ أو أخت.

والثالث: أنه لو كان كذلك لقيل في جمعه ((أوسم)) أو ((أوسام)) ولم يقل: ((أسماء)) وفي امتناع العرب من ذلك دليل على فساد هذا القول.

وقد زعم بعضهم أنه مقلوب، وهو تعسف. ويقال: ما وزن الإسم؟

والجواب أنه يحتمل أن يكون ((فُعلاً)) كعضو، ويحتمل أن يكون ((فِعلاً)) كعضو.

ولا يجوز أن يكون ((فعلاً)) بفتح الفاء، لأنهم قالوا ((سمٌ)) و((سُم)) بالضم والكسر، ولم يسمع منهم ((سمٌ)) بالفتح.

وأنشدوا.

باسم الذي في كل سورة سِمه

ينشد بضم السين وكسرها... وحذفت الواو منها على غير قياس.

وقد قيل: حذفت للفرق بين المتشبث وغير المتشبث، فالمتشبث اسم يدل على نفسه وعلى مسمى، كأخ يدل على نفسه وعلى أخيه، وكأب يدل على نفسه وعلى ابن أو بنت، وكابن يدل على نفسه وعلى أب أو أم (ص ٥٢).

ص ١١١: قال: ونصب ((كنت أنت الرقيب)) لأنه خبر كان، وأنت فَصْل وقرأ الأعمش: ((كنت أنت الرقيب)) بالرفع... ومثله قول قيس بن ذريح: تبكي على لبنى وأنت تركتها وكنت عليها بالملأ أنت أقدر فإن تكن الدّنْيا بلبنى تغيرت فللدهر والدنيا بطون وأظهرُ	في ص ١٤٠ قال: وقد قرأت القراء ((فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم)) و((كنت أنت الرقيب))... ومما جاء فيه الرفع قول قيس بن ذريح: تبكي على لبنى وأنت تركتها وكنت عليها بالملا أنت أقدر فإن تكن الدّنْيا بلبنى تغيرت فللدهر والدنيا بطون وأظهر
وفي ص ١٥٨ عند ذكر قوله تعالى (وهذا بعلي شيخاً)) قال: ويسأل عن النصب في قوله ((شيخاً)) والجواب أنه منصوب على الحال، والعامل فيه معنى التنبيه الذي في ((ها)) كأنه قال: انتبه وانظر. وإن شئت جعلت العامل فيه معنى الإشارة، أي أشرت إليه شيخاً.	وفي ص ١٥٤ قال بعد ذكر أن عامل الحال ينبغي أن يكون فعلاً فإن عدم فمعنى فعل، ومعنى الفعل على ضربين: أحدهما: ما تضمنه التنبيه والإشارة في نحو قوله تعالى: ((وهذا بعلي شيخاً)).... والمعنى انتبه إليه شيخاً)).
وفي ص ١٢٧ في قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُواْ لآدَمَ فَسَجَدُوا﴾ قال: ومما يسأل عنه أن يقال: كيف جاء ((ثم	وفي ص ٢٥٠ قال عن ((ثم)) العاطفة: وزعم بعض النحويين أنها تكون في معنى الواو نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُواْ

قلنا للملائكة اسجدوا)) والقول كان قبل خلقنا وتصويرنا؟

وعن هذا ثلاثة أجوبة:

الأول: أن المعنى خلقنا أباكم ثم صورنا أباكم، وهذا يروى عن الحسن من كلام العرب: نحن فعلنا بكم كذا وكذا، وهم يعنون أسلافهم.

والثاني: أن المعنى: خلقنا آدم ثم صورناكم في ظهره.

والثالث: أن الترتيب وقع في الإخبار كأنه قال: ثم إنا أخبرناكم أنا قلنا للملائكة... وهذا قول جماعة من النحويين.

لآدَمَ﴾ وخلقنا وتصويرنا كان بعد القول للملائكة اسجدوا لآدم، وهذا عند حذاق النحويين على خلاف ما ذُهب إليه ولهم فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه ترتيب في الإخبار لا في حقيقة المعنى

والثاني: أن المعنى: ولقد خلقنا أباكم ثم صورنا أباكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا.

والثالث: أن الخطاب لنا، والمراد أبونا آدم عليه السلام. على حد قول العرب: نحن هزمناكم يوم كذا وكذا.

وقال في ص ١٤١- ١٤٢:

ويسأل لم قال: ((ولا ينفقونها)) ولم يقل ينفقونهما،- يعني في قوله تعالى في سورة التوبة: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾- قال: وفي هذا أجوبة:

أحدها: أنه يرجع إلى ما دل عليه الكلام، كأنه قال: ولا ينفقون الكنوز.

والثاني: أنه لما ذكر الذهب والفضة دل على الأموال، فكأنه قال: ولا ينفقون الأموال.

والثالث: أن الذهب مؤنث وهو جمع واحده: ذهبة، وهذا الجمع ليس بينه وبين

وقال في ص ٢٥٧:

((فأما قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللّهِ﴾.

ففيه أقوال:

أحدها: أن تكون على ما قدمناه من الإكتفاء بأحد الضميرين كما اكتفى هناك بأحد الخبرين.

والثاني: الضمير يعود على ما يدل عليه الذهب والفضة، يدلان على الأموال، وهي مؤنثة.

والثالث: أن يعود إلى ما تدل عليه ((يكنزون)) لأنه يدل على الكنوز،

واحده إلا الهاء، يذكر ويؤنث ثم لما اجتمعا في التأنيث، وكان كل واحد منهما يؤخذ عن صاحبه في الزكاة على قول جمهور أهل العلم جعلهما كالشيء الواحد، ورد الضمير إليهما بلفظ التأنيث.

والرابع: أنه اكتفى بأحدهما عن الآخر للإيجاز، ورد الضمير إلى الفضة لأنه أقرب إليه.

والعرب تكتفي بأحد الشيئين عن الآخر للإيجاز والإختصار قال الشاعر:

رماني بأمر كنت منه ووالدي
بريئاً ومن أجل الطويّ رماني

ولم يقل: بريئين، وكذا قول الآخر:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلف ومنه قوله تعالى: ((والله ورسوله أحق أن يرضوه)).

والكنوز مؤنثة.

والرابع: أن الذهب والفضة جنس واحد بدلالة أن أحدهما يؤخذ عن الآخر في الزكاة وكلاهما مؤنث.

لأن الذهب جمع ذهبة، وكل جمع ليس بينه وبين واحده إلا الهاء فتأنيثه سائغ، وكذلك تذكيره، فلما ضم مؤنث إلى مؤنث أنث الضمير العائد حملاً على معنى الجمع، لأن التثنية جمع في المعنى.

ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ ومثل ذلك:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف وهذا يقوي مذهب سيبويه لإفراد الخبر، وقال:

رماني بأمر كنت منه ووالدي
بريئاً ومن حول الطوي رماني

وهذه النماذج إذا تتبعتها بين الكتابين كثرت وطالت فحسبنا منها ما ذكرنا. ونقابل فيما يلي بين بعض عباراته في العزو في كلا الكتابين لنلاحظ صوراً أخرى من التشابه في الكتابين:

ص ١٤٨: ((وذهب المحققون من أصحابنا))	ص ٨٤: ((وهذا لا يجوز عند أصحابنا))
ص ١٨٤: ((فإن أصحابنا لا يجيزون ذلك))	ص ١١٣: ((هذا مذهب أصحابنا))
ص ١٩٨: ((ولا يجيز هذا حذاق أصحابنا))	ص ٢٥٠: ((وهذا عند حذاق النحويين))
ص ٢٣٩: ((وهذا قول المحققين من أصحابنا))	ص ٢٦٩: ((وأصحابنا لا يعرفون هذا... وما علمت أحداً من أصحابنا وافقه)).

تحقيق عنوان الكتاب
المطبوع باسم ((إعراب القرآن)):

يتطلب المنهج العلمي في تحقيق التراث أن يقوم المتصدي لتحقيق كتاب ما بتحقيق صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه عن طريق جمع أدلة كافية على ذلك، من دلالات النسخ الخطية التي عليها اسم مؤلفه أو وروده في المصادر وفهارس العلماء منسوباً إليه، أو وجود نقول عنه كثيرة أو قليلة فيها نسبته إلى المؤلف، أو نحو ذلك مما يطمئن معه الباحث ويُطمئن القارىء إلى أن الكتاب الذي بين يديه هو الكتاب المذكور، وأنه صحيح النسبة إلى من نُسب إليه.

ولقد كنا ننتظر من الباحثة الفاضلة أن تقوم في هذا الصدد بمحاولة مّا لتقنعنا بسلامة ما انتهت إليه في شأن العنوان الذي طبعت الكتاب به، وهو ((إعراب القرآن)) ولا سيما أنها لم تتوفر على نسخة ولو واحدة فيها اسم الكتاب. وإذا كانت المحققة قد عنّت نفسها في سبيل إقناع القراء بنسبة الكتاب إلى من نسبته إليه وهو ((قوام السنة)) فإنها مع ذلك لم تلتفت إلى قضية العنوان الذي طبعت به الكتاب، ولا أشارت إليها بكلمة، هذا مع تأكيدها في ((وصف مخطوطة الكتاب)) بالمقدمة على أنها اعتمدت في عملها على نسخة وحيدة من الكتاب، وأن هذه النسخة المخطوطة قد ابتليت بفقد صفحة عنوانها وبالتالي اسم مؤلفها)) (صفحة حرف ((ز)).

بل نجد الباحثة تقول مباشرة: ((ولكن لما كانت في ((إعراب القرآن)) شمرت ساعد الجد.. الخ فتضع كلمتي ((إعراب القرآن)) بين هلالين، ثم تجعلهما عنواناً للكتاب، مع أن هذا العنوان لا ذكر له لا في أول صفحة موجودة من المخطوطة كما يظهر من تصويرها- الصفحة الأولى- ولا في آخر صفحة منها كما في صورتها-

الصفحة الأخيرة– ولا في أي ورقة أخرى أشارت إليها، ولا وقفتُ على جهة أخرى ذكرت هذا الكتاب بهذا العنوان، أو مصدر نقل عنه فوجدتُ النقل مطابقاً لما في الكتاب، وكل ما يمكن أن تكون قد اعتمدته هو ما ذكرته في عبارتها الآنفة الذكر: «ولعلنا لا نعدو الصواب إن قررنا ما قرره معدو فهارس المخطوطات بأن أبا القاسم إسماعيل بن محمّد الملقب بـ «قوام السنة» هو مصنف الكتاب».

أما نحن فنرى أن قولها عن هذه المخطوطة: إن موضوعها «إعراب القرآن» هو مجرد دعوى لتسويغ الإقدام على التصرف في هذا التأليف وتقديمه على أنه كتاب معروف الإسم يفتقر إلى بيان مؤلفه فحسب، لا أنه مجهول الإسم والمؤلف معاً، لأنه في هذه الحال يفقد جانباً كبيراً من صلاحيته للتحقيق، فلا أقل من أن تكون العلة فيه من جهة واحدة يمكن علاجها أي من جهة جهالة مؤلفه لا من الجهتين معاً الإسم والمؤلف.

وأحسب أن كثيراً ممن يقتني هذا الكتاب على أهميته فيما تضمنه من مباحث متنوعة وماله من قيمة علمية وتراثية، سيكون أول ما يفاجأ به أنه لن يجد فيه من «إعراب القرآن» إلا رؤوس أقلام، وإنما بدل ذلك سيجد مباحث كثيرة متنوعة في اللغة والإعراب واختلاف القراء وأخرى في التفسير واختلاف المفسرين في التأويل وأخرى في أقوال أهل الأصول والرد على بعض المتكلمين من المعتزلة وغيرهم.

وسوف يرى من أول الكتاب أن العنوان الذي طبع به عنوان خادع لأنه لا يدل على مضمون الكتاب إذ لا يشغل الإعراب منه إلا حيزاً يسيراً في مسائل متفرقة هنا وهناك ليست هي محور الكتاب.

وسوف يجد أن الطابع العام للكتاب أنه جملة من الوقفات والملاحظات حول بعض الإشكالات في طائفة من الآيات القرآنية تارة من جهة المعاني المتعلقة بالألفاظ وتارة من جهة المعنى المراد، وتارة يتوسع المؤلف في مبحث لغوي أو فقهي أو

أصولي أو عقدي أو سبب نزول أو اختلاف تأويل أو غير ذلك.

والى القارىء الكريم بعض الشواهد على سبيل التمثيل لا الاستقصاء:

١- فمن ذلك قوله في أول مسائله في الكتاب: «فصل. ومما يسأل عنه أن يقال: أكان إبليس من الملائكة حتى استثني منهم أم لا؟ والجواب... » ثم كتب في ذلك صفحتين ونصفاً.

ثم قال: «ويسأل عن سؤال الملائكة على أي وجه كان؟ ثم يقول: وفيه جوابان... الخ ويسترسل في ذكرهما ثم يقول: ويسأل عن قوله: «وكان من الكافرين» ما معنى كان؟ ثم يسوق الجواب[1].

ثم يقول في سؤال آخر: «ويسأل ما معنى قوله تعالى ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾؟ ثم يقول: والجواب... الخ ويسوق فيه أربعة أقوال.

ثم يقول: فصل: ومما يسأل عنه أن يقال: لم وحّد «كافر» في قوله تعالى ﴿ أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ وقبله جمع؟ ثم قال: وفي هذا أجوبة: قال الفراء... وقال أبو العباس - يعني المبرد-... وقال الزجاج:... قال علي بن عيسى -يعني الرماني-:... الخ.

ثم قال: فصل، ويقال: إذا كانوا أول كافر به، ما في ذلك من تعظيم الأمر عليهم في أن لا يكونوا ثاني كافر؟ فالجواب: أنهم إذا كانوا أئمة في الضلال كانت ضلالتهم أعظم.

ثم بعد أن أنهى كلامه في ذلك واستدل بالحديث النبوي: «من سنّ سنّة.. » الحديث، عاد إلى ما يتعلق بالإعراب في أقل من أربعة أسطر، فقال: «ونصب ﴿أول كافر﴾ لأنه خبر كان، وأما نصب قوله ﴿مصدقاً﴾ فلأنه حال من الهاء المحذوفة،

---

(١) ص ٣٤-٣٦.

كأنه قال: وأمنوا بما أنزلته مصدقاً لما معكم، ويصلح أن ينتصب بآمنوا، كأنه قال: آمنوا بالقرآن مصدقاً»(١)

ثم ينتقل من هذه الآية إلى قوله تعالى: ﴿وَاسْتَعِينُواْ بِالصَّبْرِ وَالصَّلاَةِ﴾ فيبحث في اشتقاق «استعينوا» وأصل «الصلاة» في اللغة ويسوق شواهد شعرية، ثم يذكر المعنى الشرعي للصلاة، ويقارن بالصوم فيذكر أن له أيضاً معنى في اللغة ومعنى في اصطلاح الشرع ثم يذكر أن من المفسرين من فسر الصبر في الآية بمعنى الصوم(٢).

ثم ينتقل مباشرة إلى الآية ٨٥ من سورة البقرة أي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَـؤُلاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُم﴾ ثم بعدها إلى الآية ٩٦ أي قوله تعالى ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ﴾ فيقف على معاني الزحزحة والتعمير، وعلى موضع ﴿أن يعمر﴾ في الإعراب(٣).

ثم ينتقل إلى الآية ١٠٦ وهي قوله تعالى ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ فيتحدث أولاً عن المفردات اللغوية، ثم يورد السؤال التالي: «ويقال: هل يجوز نسخ القرآن بالسنة؟) ويقول: «فالجواب: أن بعض أهل العلم أجازه وبعضهم منعه». ثم قال: «واختلف في القراءة: فقرأ ابن عامر «ما نُنسِخ من آية» بضم النون وكسر السين، وقرأ الباقون «ما ننسَخ» بفتحها ثم رجع إلى تأويل الآية والمراد بالنسخ ومعنى «ننسها» أهو من الإنساء المشتق من النسيان أو من أنسأ بمعنى أخّر، وذكر اختلاف القراء فيها بالهمز وتركه. ثم قال فصل: ومما يسأل عنه أن يقال: كيف يجوز على الجماعة الكثيرة أن تنسى شيئاً كانت حافظة له حتى لا يذكره ذاكر منها؟

(١) ص ٣٩.

(٢) ص ٤١.

(٣) ص ٤٥- ٤٦.

والجواب أن فيه قولين:... وساق كل قول على حدة»[1].

ثم أخذ في ذكر مسائل مما يتعلق بالنسخ، ومعنى قوله تعالى ﴿نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾[2].

وهكذا يمضي المؤلف في الكتاب كله، يقف حيث طاب له أن يقف، فيعقد جملة من المباحث التي قد لا تدخل تحت ضابط واحد، مما يمثل في الحقيقة جملة من الفوائد والمباحث التكميلية.

وهو في ذلك أشبه بكتب «المعاني» أي «معاني القرآن» منه بكتب «إعراب القرآن» لأنه لا يقف عند جميع الإعراب، بل ولا عند أكثر مشكلات الإعراب التي تقف عندها عادة المؤلفات في المشكلات منه.

وهذه سورة آل عمران مثلاً وقف فيها عند عشر أو نحوها من الآيات، ولم يتعرض للإعراب فيها إلا في سطور قليلة،وفي سورة النساء أيضاً إنما تعرض لإعراب قوله ﴿به والأرحام﴾ في أولها ولمواضع قليلة، في حين أن وقفاته فيها عند عشر آيات، وكذلك في سورتي المائدة والأنعام، ولم يقف في سورة الأعراف إلا عند سبع آيات، وما ذكره فيها مما يتعلق بالإعراب لا يكاد يذكر بالقياس إلى غيره من التفسير والمعاني، ولم يقف في سورة الأنفال إلا عند ثلاث آيات ولا من سورة التوبة بعدها إلا عند خمس وهكذا سورة إبراهيم لم يقف فيها إلا عند آيتين فقط.

وهكذا يشكل الإعراب عنده نسبة يسيرة إذا ما قيس إلى مادة الكتاب، وهذا عندنا يدل على أن المؤلف لم يكن بصدد كتاب يقتصر على مباحث الإعراب، وبالتالي فنحن لسنا مطمئنين إلى العنوان الذي اقترحته المحققة الفاضلة، لأنه في نظرنا لا يترجم عما في داخل الكتاب.

---

(١) ص ٤٦.

(٢) ص ٤٩.

وبناء على دراستي للموضوع فقد قوي الظن عندي بأن الكتاب المطبوع بعنوان ((إعراب القرآن)) ليس إلا كتاب ((النكت في القرآن)) المذكور في مؤلفات أبي الحسن عليّ بن فضال.

وأنا أنطلق في تقديري من جملة أمور:

أولها: أن الكتاب المذكور الذي بين أيدينا هو عبارة عن جملة من النكت والفوائد التي يتوقف عندها دون التزام منه بنوع واحد منها خاصٍّ بالقراءات وتوجيهها أو بالمشكلات الإعرابية أو اللغوية أو المعنوية من جهة التأويل ووجوهه، أو غير ذلك مما أعطينا نماذج عنه في وقفات مؤلفه ومسائله.

ثانيها: أننا نجد المؤلف الذي انتهينا آنفاً إلى أنه هو أبو الحسن عليّ بن فضال القيرواني قد التزم نحوا من هذه الطريقة في الإقتصار على بعض المباحث عن طريق إلقاء أسئلة وتقديم الجواب عنها.

ثالثها: أنه يقول في مقدمة شرحه الكتاب ((عيون الإعراب)) الآنف الذكر متحدثاً عن دواعي لجوئه إلى الإيجاز: ((واقتصرت على ((عيون المسائل)) و((نكت الدلائل))[1].

وبناء عليه فنحن نقدر أنه قد أراد في كتابه هذا أيضاً التنبيه على ((نكت)) في القرآن الكريم أراد أن يخصها بالبحث والتصنيف إحساساً منه بالحاجة إلى بيانها وجمع أقوال الأئمة فيها.

رابعها: أن كتاب ((النكت في القرآن)) مذكور في مؤلفاته، وهو وحده الذي ينطبق عليه الوصف الذي يتجلى في نمط التناول كما مثلنا له في الكتاب المطبوع باسم ((إعراب القرآن)).

---

(١) ص ٣٩.

ويدل على أنه هو المقصود بذكر المترجمين له ضمن مؤلفاته في علم التفسير، وهذه عبارة أبي الحسن القفطي عند سرد مؤلفات ابن فضال في ترجمته له إذ يقول في ((إنباه الرواة)):

((صنف التواليف المفيدة، صنف التفسير المسمى ((البرهان العميدي)) في عشرين مجلداً، وصنف ((النكت في القرآن)) وصنف كتاباً في ((شرح بسم الله الرحمن الرحيم)). وصنف في النحو: ((إكسير الذهب في صناعة الأدب)) كبير في عدة مجلدات، وكتاب العوامل والهوامل في النحو، وصنف ((الفصول في معرفة الأصول)) وكتاب ((الإشارة إلى تحسين العبارة)) و((شرح عيون الإعراب))[1] و((المقدمة في النحو، وكتاب ((العروض)) و((شرح معاني الحروف)) وغير ذلك من الكتب النحوية المحتويه على الفوائد.

وصنف في التفسير كتاباً آخر غير الأول سماه ((الإكسير في علم التفسير)) خمسة وثلاثون مجلداً[2] انتهى ما ذكر القفطي، وذكر له ياقوت في معجم الأدباء ((معارف الأدب)) ثمان مجلدات وكتاب ((الدُوَل)) في التاريخ، وقال: ((رأيت في الوقف السلجوقي ببغداد منه ثلاثين مجلداً، ويعوزه شيء آخر)) وزاد السيوطي وغيره كتاب ((شجرة الذهب في معرفة أئمة الأدب)).

ومن استعراض ما ذكره المترجمون عن المؤلفات المذكورة يتبين لنا بجلاء أن المؤلف ليس له كتاب في ((إعراب القرآن)) وأن الكتب التي ألفها كلها إما كبيرة الحجم، وإما أن أسماءها تدل على أنها في موضوعات أخرى غير معاني القرآن، فلم يبق الإحتمال يدور إلا على ما ذكرناه من أن يكون الكتاب المطبوع بعنوان ((إعراب

---

(١) تقدم الحديث عنه، وقد تصحف في بغية الوعاة إلى ((شرح عنوان الأدب)).

(٢) إنباه الرواة (٢/٣٠٠).

القرآن)) ليس إلا ((كتاب النكت في القرآن)) لما سبق أن ذكرناه.

وقد قرأت الكتاب مرات عديدة لعلي أجد فيه ما يرشد إلى اسمه أو يدل على قريب منه، فلم أقف على شيء أكثر مما تدل عليه طريقته في الوقوف على مسائل بعينها لينبه على نكت ومباحث تتعلق بها.

وقد زاد في ضياع الحقيقة ما وقع من البتر في أول الكتاب، سواء في ورقته الأولى، أم في القسم الأول منه مما يتعلق بسورة الفاتحة وأول سورة البقرة، كما أن الناسخ فيما يبدو في الصورة لآخر لوحة منه لم يذكر شيئاً يتعلق باسم الكتاب ومؤلفه، ولا تاريخ النسخ ولا شيء مما يفيد في هذا المجال في التحقق من عنوان الكتاب وقد قرأت شرح المؤلف على ((عيون الإعراب)) لعلي أجد فيه ذكراً لهذا الكتاب، فرأيت الإتفاق في كثير من المباحث في الكتابين كما أسلفت، لكني لم أجد المؤلف ذكر من مؤلفاته الشخصية إلا كتابه ((إكسير الذهب)) حيث قال في باب الإستثناء[1]: ((وقد استوفيت القول في هذه المسألة في كتاب ((الإكسير)) واختصرتها هنا لأن هذا الكتاب يضيق عنها لصغر حجمه)).

فهذا الكتاب وحده هو المذكور في كتاب ((شرح عيون الإعراب)) المطبوع.

وأشير هنا إلى تأليف آخر لأبي الحسن بن فضال لم يرد اسمه في مصادر ترجمته، ولم تقف عنده محققة الكتاب لتضمه إلى مؤلفات صاحب الكتاب حتى على تقدير كونه هو ((قوام السنة الأصبهاني)).

وقد جاء ذكر هذا الكتاب عند المؤلف في سياق حديثه عن آيتين من أواخر سورة هود قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُواْ فَفِي النَّارِ﴾ الآية، وقوله: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي الْجَنَّةِ﴾ الآية.

---

(١) ص ١٧٧.

قال المؤلف: -كما في كتاب إعراب القرآن- المطبوع: «وقد أشبعت القول على هاتين الآيتين في «كتاب مخيَّر الفريد»»(١).

فهذا الكتاب لا شك من كتب أبي الحسن بن فضال، وقد أحال عليه في تأليفه هذا بنفس الطريقة التي أحال بها هناك في «شرح عيون الإعراب» على كتابه «إكسير الذهب».

غير أن مصادر ترجمته لم تسعفنا بشيء حول هذا الكتاب، ولو فعلت لكان ذلك الفيصل في نسبة الكتاب الذي بين أيدينا إليه بناء على هذه الإحالة التي فيه بصورة لا تقبل الشك.

وقد بحثت فيما حضرني من مصادر أسماء الكتب والفهارس فلم أقف على شيء يحل طرفاً من هذا الإشكال.

ولذلك فنحن نسجل الآن هذا التصنيف الجديد بإزاء مصنفات ابن فضال على أمل أن يفتح ربنا حوله وحول «كتاب النكت» بشيء يثلج الفؤاد، ويبعث على الغبطة والإرتياح، والله الموفق لا إله غيره ولا رب سواه.

وفي تتمة ما قدمناه من ملاحظات ونظرات حول تحقيق كتاب الإعراب المطبوع بهذا العنوان حيث انتهينا بتوفيق الله إلى ما نعتقد أنه مؤلف الكتاب المذكور وهو أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي القيرواني (ت ٤٧٩هـ)، وليس هو من طبعته الباحثة الفاضلة باسمه، نرى أن نذيّل على ملاحظاتنا السابقة بما تجمّع لدينا أثناء القراءة من أشياء سجلناها أثناء التصفح دون تصنيف ولاترتيب، ورأيت أن في نشرها ما يعين على الإفادة من الكتاب المنشور، وعسى أن يكون بعض ما فيها أو جلّه مما يتأتى تداركه في طبعة لاحقة من الكتاب.

---

(١) ص ١٦٤.

وأحسب أن من نافلة القول أن أنبه على أني ما أريد غير الجانب العلمي في هذه الملاحظات.

وذلك لاينبغي أبداً ولايجوز أن تُفهم على أنها حط من قيمة العمل الذي قدمته الباحثة الفاضلة، ولامن الجهد المشكور الذي بذلته، إذ أقل حسنات هذا الجهد المبارك أنه وضع بين أيدينا وأيدي قراء المكتبة العربية الإسلامية أثراً نفيساً من آثار بعض علمائنا الذين أوشكوا أن يكونوا في اعتبارنا من المغمورين إن لم يكونوا كذلك. فجزى الله الباحثة الفاضلة على عملها أفضل الجزاء وأنماه، ووفقنا وإياها وجميع المسلمين لما يحبه منا ويرضاه، إنه سميع قريب.

ملاحظات على توثيق النقول والشواهد:

التزمت الباحثة الفاضلة عند ذكر خطة العمل في مقدمة التحقيق جملة من البنود، منها توثيق الآراء والأقوال المنسوبة إلى أصحابها وذلك بالرجوع إلى مؤلفاتهم، كما التزمت بتصحيح نسبة هذه النقول إليهم وتخريج الأحاديث النبوية والآثار من مصادرها المتعددة، وتخريج الشواهد الشعرية.. إلخ. وهو شيء ينسجم مع طبيعة التحقيق ويقتضيه المنهج المعهود في نشر التراث، فالباحثة قد أتت الأمر من بابه واجتهدت في وضعه في نصابه.

غير أني من خلال قراءتي لكتاب «إعراب القرآن» قد لاحظت بعض التقصير في الالتزام بما وعدت به الباحثة المحترمة، وسأتابع فيما يلي ذكر جانب من هذه الملاحظات:

١- ففي أول صفحة من الكتاب مثلاً جاء عند المؤلف ذكر أثر عن ابن عباس رضي الله عنه قال: «قلت لعثمان: ما حملكم على أن قرنتم بين الأنفال وبراءة...»!

أشارت المحققة على سبيل التوثيق للنص إلى معاني القرآن للزجاج (٢/٤٢٧) مع أن أثراً كهذا ينبغي منهجيا أن يكون الرجوع في توثيقه إلى كتب الحديث والأثر أو على الأقل إلى كتب علوم القرآن المختصة كالبرهان للزركشي والإتقان للسيوطي والمحقق لابن أبي داود. وقد ذكر الإمام السيوطي هذا الأثر عن ابن عباس في كتاب الإتقان بتمامه (١/٦٠) في النوع الثامن عشر من علوم القرآن: في جمعه وترتيبه، وقال: أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم.

٢- وفي الصفحة الثانية أيضا عند ذكر سبب نزول الآية من سورة الحج:﴿ذان خصمان اختصموا في ربهم﴾ وأنها نزلت بالمدينة في ستة نفر.. إلخ. لم توثق المحققة هذا الأثر، وأشارت فحسب إلى رقم الآية في سورتها، مع أن سبب نزولها مذكور مشهور في المصادر والتفاسير والكتب المؤلفة في أسباب النزول ككتاب الواحدي ولباب النقول للسيوطي والكتب المؤلفة في علوم القرآن، وقد أخرجه الإمام البخاري في كتاب التفسير من صحيحه (٣/١٥١) من حديث أبي ذر رضي الله عنه وأخرجه مسلم أيضا عنه والحاكم عن علي كما ذكره السيوطي في لباب النقول في أسباب النزول: من (١٥٠).

وهكذا القول في آثار أخرى في ص (٢- ٣) لم توثقها المحققة وكلها من هذا القبيل.

٣- وفي ص (٥٧) قال المؤلف:((وقد روى مالك في الموطإ يرفعه أن النبي ﷺ قال: من صام رمضان إيماناً واحتسابا غُفر له ما تقدم من ذنبه)).

قالت المحققة تعليقا على هذا بالهامش: لم اعثر عليه في موطإ مالك، وهو في مختصر صحيح مسلم (١١٠) وفي النهاية لابن الأثير (١/٣٨٢).

والانتقاد هنا موجه إلى الباحثة من عدة جهات منها أنها في تحقيقها لبعض

الأحاديث تحيل على مختصر صحيح مسلم مع أن صحيح مسلم موجود متداول، فكيف ترجع إلى مختصره بتحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني؟.

أما الجهة الثانية فهي أن مارواه مالك في الموطأ ولم تعثر عليه فيه موجود في مختصر صحيح مسلم وفي النهاية لابن الأثير، وهذا ليس بصحيح وإنما فيهما نص الحديث:((من صام رمضان.. إلخ.)) ووجود هذا الحديث ثابت في عامة كتب الحديث وغيرها، فما حاجتنا إلى توثيقه من مختصر وكتاب في غريب الحديث.

ثم إن قول المحققة:((وهو في مختصر صحيح مسلم.. إلخ.)) يوهم أنه بالسند عن مالك بن أنس، وهو ليس كذلك، كما يوهم أنه فيه بهذا اللفظ الذي ذكره المؤلف، وهو ليس كذلك، لأن مسلما لم يذكر هذا الحديث بالمرّة، وإنما ذكر حديثا آخر يشبهه في((باب استحباب صوم ستة أيام من شوال إتباعا لرمضان)) صحيح مسلم: (٨٢٢/٢) رقم الحديث (١١٦٤)، وسنده فيه عن أبي أيوب الأنصاري، وليس فيه ذكر لمالك، ونص الحديث أن الرسول ﷺ قال ((من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال كان كصيام الدهر)).

ثم ذكر الإمام مسلم طريقين آخرين لهذا الحديث بهذا اللفظ عن أبي أيوب وليس في واحدة منهما شيء عن مالك بن أنس، بل كان لمالك رأي في صيام الستة ايام من شوال خالف فيه جمهور القائلين بسنيتها.

فقد قال في الموطإ- رواية يحيى بن يحيى الليثي- قال يحيى((وسمعت مالكاً يقول في صيام ستة أيام بعد الفطر من رمضان ، إنه لم يرى أحد من أهل العلم والفقه يصومها، ولم يبلغني ذلك عن أحد من السلف، وإن أهل العلم يكرهون ذلك ويخافون بدعته، وأن يُلحق برمضان ما ليس منه أهل الجهالة والجفاء لو رأوا في ذلك رخصة عند أهل العلم، ورأوهم يعملون ذلك)).

الموطأ بشرح تنوير الحوالك للسيوطي (١/٢٩٠).

فمالك إذن لم يكن يروي حديث صيام الستة أيام من شوال ولم يذكر أنه بلغه الحديث ولو برواية من لا يثق بروايته، فإحالة الباحثة الفاضلة على حديث فيه ذكر صوم ستة أيام من شوال يوهم القارئ أنه من رواية مالك لاسيما وأنه في صحيح مسلم كما أشارت إليه.

وقد ناقش الإمام الحافظ أبو عمر بن عبد البر موقف الإمام مالك في هذه القضية في كتاب((الإستذكار)): مجلد (١٠) ص (٢٥٦-٢٥٩) وساق قوله في الموطإ((إنه لم يرى أحداً من أهل العلم والفقه يصومها.. إلخ.)) ثم قال:

قال أبو عمر: في هذا المعنى عن النبي ﷺ حديث انفرد به عمر بن ثابت عن أبي أيوب الأنصاري عن النبي ﷺ قال:((من صام رمضان وأتبعه بست من شوال فكأنه صام الدهر))[1]

ثم ذكر ابن عبد البر الحديث بأسانيد وطرق كلها عن عمر بن ثابت عن أبي أيوب وقال:

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

انفرد بهذا الحديث عمر بن ثابت الأنصاري من ثقات أهل المدينة. ثم قال:

قال أبو عمر: لم يبلغ مالكاً حديث أبي أيوب، على أنه حديث مدني،والإحاطة بعلم الخاصة لا سبيل إليه، والذي كرهه مالك أمر قد بينه وأوضحه، وذلك خشية أن يضاف إلى فرض رمضان، وأن يستبين(كذا) ذلك إلى العامة، وكان رحمه الله متحفظاً كثير الاحتياط بالدين(كذا)).

(١) علق محقق كتاب الإستذكار الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي بالهامش فقال: أخرجه مسلم في كتاب الصيام (٢٧١٢) وأخرجه أبو داود في الصوم: باب في صوم ستة من شوال، والترمذي في الصوم: باب ما جاء... النسائي في سننة الكبرى وابن ماجه والبيهقي في سننه الكبرى.

ثم قال:((وما أظن مالكاً جهل الحديث والله أعلم، لأنه حديث مدني، انفرد به عمر بن ثابت، وقد قيل: إنه روى عنه مالك، ولولا علمه به ما أنكره، وأظن الشيخ عمر بن ثابت لم يكن عنده ممن يعتمد عليه، وقد ترك مالك الاحتجاج ببعض ما رواه عن بعض شيوخه، إذ لم يثق بحفظه ببعض ما رواه. وقد يمكن أن يكون جهل الحديث، ولو علمه لقال به والله أعلم)).

فالحديث باللفظ الذي في صحيح مسلم في موضوعه الذي أشارت إليه المحققة إذن ليس مما كان يعرفه مالك فضلاً عن أن يكون قد رواه في موطئه، أو ربما عرفه فلم يطمئن إلى تفرد عمر بن ثابت به عن أبي أيوب رضي الله عنه.

كما أن الحديث الذي ذكرت المحققه أنها لم تعثر عليه في موطأ مالك غير موجود فيه أصلا، لا في رواية يحيى بن يحيى المشهورة، ولا في رواية محمد بن الحسن (ص١٢٢-١٣٢) ولا في غيرها فيما أعلم. ولذلك فقد كان على الباحثة أن تصحح هذه الدعوى في قول المؤلف (ص٥٧): (وقد روى مالك في موطئه يرفعه...:من صام رمضان..الخ.

وذلك لأنها قد التزمت في البند الثالث من عملها في الكتاب في مقدمة التحقيق بتصحيح نسبة الآراء لأصحابها وذلك أن المؤلف قد نسب بعض الآراء خطئاً فقمت بتصحيح تلك النسبة)).

وإذن فليس بكاف في مثل هذا أن تقول عن هذا الحديث: إنها لم تعثر عليه في الموطإ. وإنما إلتزامها يفرض عليها أن تصدر حكما جازما بكونه ليس فيه وأن المؤلف واهم في هذه النسبة.

وقد أشرت آنفا إلى أن المؤلف لم يكن من الراسخين في هذا العلم، وأن مثل هذا من أوهامه يدل على أن الكتاب ليس من تأليف (قوام السنة) الذي حكت الباحثه

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

من أقوال الأئمة فيه في ترجمته أن أهل بغداد كانوا يقولـون: (ما دخل بغداد بعد أحمد بن حنبل أفضل ولا أحفظ منه).

-وفي ص (٢١٠) جاء حديث المؤلف عن أبيه عن عمه إبراهيم بن غالب حدثنا القاضي منذر بن سعيد... وذكر السند إلى بن عبد الملك هشام حدثنا زياد بن عبدالله البكائي[١] عن محمد بن إسحاق المطلبي قال...الخ.

فهذا السند وأمثاله في الكتاب كلها تنتهي الى إبن إسحاق صاحب السيرة، وتذكر روايته نقلا عن كتاب السيرة له من رواية إبن هشام وتهذيبه، والكتاب مشهور متداول، لكنا لا نجد الباحثه قد إعتمدته في توثيق هذه النقول، وهي في الصفحات التالية: (٢١٠-٢٤٢-٣١٨-٣٤٣-٤٨٠-٥٠٩)بل أن المحققه لم تعتمد سيرة إبن هشام أصلا ولا ذكرتها في مصادر التحقيق، وهذا إخلال منها بما التزمت به في مقدمة التحقيق من رد النقول الى اصولها.

تحقيق الشواهد الشعرية:

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

يقتضي هذا الإنصاف أن نقدر للمحققة الفاضلة جهدها البالغ في تتبع الشواهد الشعرية في المصادر والمظان، حيث كانت حريصة على توثيق الشواهد الشعرية الكثيرة الواردة في الكتاب المحقق.

غير أنها فيما رأيته في قرائتي العجلى للكتاب قد تجاوزت بعض هذه الشواهد على شهرتها فلم توثقها، بل إعتذرت بعدم وقوفها على نسبتها أو بعض المصادر التي ذكرتها، ومنها ما هو مشهور متداول في كتب الأدب والعربية والبلاغة وغيرها.

---

(١) تحرفت هذه النسبة في مواضع من الكتاب إلى ((البكاي)) بإسقاط الياء التي فوقها الهمزة.

ففي ص(٢٢) مثلا جاء عند المؤلف هذا البيت مصدرا بقوله:قال الشاعر:

(إذا سقط السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضابا)

فاثبتت المحققة لفظه هكذا (إذا سقط) ولم تعلق عليه بشيء، وجاء اللفظ في المعراج الثاني هكذا (وهبناه) وما أدري أذلك مما تحرف في قلم المحققة، أم هو في الأخطاء المطبعية.

وعلى أي حال فالبيت مشهور في شواهد النحويين واللغويين وعلماء البلاغه إذ يذكر عادة في أمثلة المجاز المرسل الذي أقيم فيه السبب مقام المسبب، لأن الشاعر عبر بلفظ السماء وهو يريد المطر أو السحاب، لكنه أعاد عليه الضمير بمعنى آخر غير المعنى الاول، إذ جعله بمنزلة المرعى كما أشار إليه المؤلف نفسه، وهذا يُدرّس في علوم البلاغة تحت إسم (الإستخدام).

وفي هذا الباب أعني باب الاستخدام ذكره أسامه بن منقذ في كتابه (البديع في نقد الشعر)[١] فقال: ومن ذلك قول بعض العرب:

(إذا نزل السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضابا)

فهكذا ذكره بلفظه المشهور (إذا نزل).

ووقفت عليه مصدراً بقول المؤلف: قال الشاعر في كتاب (أدب الكاتب)لإبن قتيبه (ص٧٦-٧٧)

ولفظه فيه:

(١) ((البديع في نقد الشعر)) لأسامة بن منقذ: ص ٨٢ تحقيق الدكتور أحمد أحمد بدوي ومن معه نشر الإدارة العامة للثقافة بالجمهورية العربية المتحدة- القاهرة: (١٣٨٠هـ- ١٩٦٠م).

(إذا نزل السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضابا)

وقد تفضل محققه الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد وافاد في تعليقه بالهامش أن البيت لمعاوية بن مالك الذي كان يلقب بـ(معوِّذ الحكماء) لقوله في كلمة منها بيت الشاهد:

(أُعَوِّذُ مثلها الحكماءَ بعدي إذا ما الحقُّ في الأشياع غابا)

غير أني وقفت أخيرا على كتاب الصناعتين لأبي هلال العسكرى (ص٣٠٤)[1] فوجدت لفظ البيت في شطره الأول موافقا لما ذكره المؤلف كما أثبتته الباحثه هكذا:

(إذا سقط السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضابا)

فذكره بلفظ (سقط) فدل على تداوله بالروايتين، وإنه ليس مجرد تحريف.

وقد ساقه أبو هلال أيضا غير منسوب مكتفيا بقوله قال الشاعر غير أن محقق الكتاب أشار بالهامش إلى أن البيت في (معاهد التنصيص)[2] (١/٢٦١) وهو لمعاوية بن مالك).

فهكذا كان يمكن أن تعود الباحثه إلى بعض هذه المصادر في توثيق نسبة البيت وتصحيح ألفاظه بدلا من أن تقول في تعليقها في الهامش:

---

(١) ((كتاب الصناعتين الكتابة والشعر))لأبي هلال العسكري تحقيق الدكتور مفيد قميحة نشر دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط١: (١٤٠١- ١٩٨١).

(٢) كتاب ((معاهد التنصيص على شواهد التلخيص)) للشيخ عبد ارحيم بن أحمد العبادي العباسي (ت ٩٦٣هـ) وهو شرح على ((شواهد كتاب تلخيص المفتاح في المعاني والبيان)) لجلال الدين القزويني انظر الكتاب وشروحه في كشف الظنون (١/٤٧٣-٤٧٩).

(أنشده الجوهري في الصحاح: (٦/٢٣٨٢)).

وذلك لأنها قد إلتزمت في بنود مقدمة التحقيق بأن تحقق النقول والشواهد وتصحيح نسبتها إلى أصحابها.

في ص (٤١) نقف على مثال آخر من الأمثله المشهورة التي ربما كفى سماعها في معرفة نسبتها حيث ذكر المؤلف هذا البيت يشرح به لفظ الصلاة فقال: (وقيل أصلها اللزوم، من قول الشاعر:

لم أكن من جُناتها عَلِمَ الله ... وإني بحرِّها اليوم صالِ

وقد علقت المحققه الفاضلة على البيت بالهامش فقالت: (لم أعثر على قائله).

مع أن هذا البيت مشهور في قصيدة الفارس الجاهلي: الحارث بن عباد البكري أحد أبطال حرب البسوس التي دارت رحاها بين بكر وتغلب بسبب قتل جساس بن قرة البكري لسيد تغلب كليب بن ربيعه، قتله غيلة في قصة مشهورة في أيام العرب في الجاهلية. وقد طال زمن الحرب ثم بدا للحارث البكري أن يسلم لتغلب إبنه بجيرا وقيل هو إبن أخيه ليقتلوه فداءً بدم سيدهم، لكن الذي قام بضرب عنقه حين فصل رأسه عن عنقه قال: (بؤ بشسع نعل كليب) فثارت ثائرة الحارث بن عباد وأعاد الحرب جذعة، وثار الى فرسه يستحثها وقال القصيدة التي منها هذا البيت؛ وفيها يقول في أبيات تجاوزت الخمسين جاءت على نمط فريد في اشعار الجاهليين:

قربا مربط النعامة[1] مني ... لقحت حرب وائل عن حيال

قرّبا مربط النعامة مني ... لا نبيع الرجال بيع السخال

قربا مربط النعامة مني ... لبجير فداه عمي وخالي

قربا مربط النعامة مني ... إن قتل الكريم بالشسع غال

---

(١) النّعامة: اسم لفرسه ((وانظر هذا البيت في لسان العرب: مادة نعم: (٢/١٨٩) وأدب الكاتب: (٤٠٥).

إلى آخرها، وقد كتبت منها هذه الأبيات من الذاكرة، ويمكن الرجوع الى القصيدة في وقائع حرب البسوس في كتب أيام العرب في الجاهلية وفي قصص العرب وغيرها، ولا تحضرني الآن إلا ما ذكره الشيخ الزركلي في ترجمة الحارث بن عباده في الأعلام حيث عرّف بالحارث وذكر أن له قصيدة كرر فيها (قربا مربط النعامة مني) أكثر من خمسين مرة.[1] وقد إستشهد المؤلف نفسه ببيت منها وهو البيت الذي فيه (لفحت حرب وائل عن حبال) وعلقت عليه المحققه بالهامش فقالت: هو للحارث بن عباد[2]

-وفي ص (٢١) تحدث المؤلف عن معنى الأرض وأنه يأتي بمعنى: قوائم الدابة ومنه قول الشاعر:

(وأحمر كالديباج أما سماؤه فريًا، وأما أرضه فمحول)

وعلقت الباحثه عليه فقالت: لم أعثر على قائله.

وقد حاولت أنا أيضا فلم أقف عليه، غير أني وجدت الاستشهاد عند الإمام الراغب الاصفهاني في كتابه (معجم مفردات القرآن) في مادة (سما) ص (٢٨٥) فذكره غير منسوب.

-وفي ص(٢٢١) ذكر المؤلف هذا البيت:

إذا كان الشتاء فأدفئوني فإن الشيخ يهرمه الشتاء

هكذا هو في محفوظنا (يهرمه) بالراء، وقد جاء هنا في تحقيق الباحثه (يهدمه)

---

(١) الأعلام للزركلي (٢/١٥٦) الطبعة الخامسة نشر دار العلم للملايين: (١٩٨٠م).

(٢) إعراب القرآن: ص (١٠٧) وعبارتها كالتالي: ((وهو الحارث بن عباد كما في الأصمعيات: (٧٠) وهو من شواهد المبرد في الكامل ٧٧٦/٢ وابن جني في المخصص (٥٩/٣).

بالدال ولم تعلق عليه بما يقتضي أن فيه رواية بالراء، وأحسب أن كتابته هكذا بالدال تحريف ليهرمه.

وقد وقفت عليه في لسان العرب في مادة (كون): (١٣) ص (٣٦٥) فذكره بالراء (فإن الشيخ يهرمه)، ولم يتعرض للشاهد في مادتي (هرم) و (هدم) في اللسان.

وفي ص (٢٣٤) جاء قول الشاعر:

ون الذي يسعى ليفسد زوجتي كساع إلى أسد الشرى يستبيلها

هكذا قال: ((قال الشاعر)) ولم ينسبه إلى أحد وأحسبه تعمد ذلك لأن المؤلف ينسب إلى الشاعر الفرزدق والبيت له من قصيدة في قصته مع زوجة له إستاذنته في الحج فلم يأذن لها فخرجت على غير علم منه ولا رضى واستعدت عليه عبدالله بن الزبير رضي الله عنه بمكه وزوجته المذكورة هي النّوار بنت أعين، وقد إنتهى أمره معها بالطلاق ثم ندم على ذلك وقال فيه شعرا مذكورا في ديوانه[1].

والبيت الذي عند أبن منظور في اللسان -مادة (زوج)- جـ (٢) ص (٢٩٢) منسوباً الى الفرزدق:

غير أن لفظه عنده فيه بعض مخالفة حيث قال:

وإن الذي يسعى يُحرِّش زوجتي كساع إلى أسد الشرى يستبيلها

وقد ذكره إبن منظور في موضع آخر من اللسان -مادة (بول)- جـ (١١) ص

---

(١) ومن ذلك قوله:

ندمت ندامة الكُسَعيّ لما غدت مني مُطَلّقةً نوار

(٧٤) بما يوافق رواية المؤلف:

ولفظه: (وإن الذي يسعى ليفسد زوجتي كساع إلى أسد الشرى يستبيلها

ونسبه فيه إلى الفرزدق أيضا؛ وكذلك نسبه إليه إبن قتيبه في كتاب: (أدب الكاتب ص(٣٢٧))

وخلافا لما إلتزمت به المحققه فإنها أحالت بالهامش فقالت: (إستشهد به إبن منظور في اللسان: (٢/٢٩٢) ولم تتعرض لذكر قائله، مع إنه في الموضع المشار إليه من اللسان منسوب إلى الفرزدق. كما أنها لم تنبه على إختلاف بعض ألفاظ الشاهد بين ما عند المؤلف وما في الموضع الذي أشارت إليه من اللسان.

-وفي ص (٢٧٨) قال المؤلف: (ومثله قول الشاعر:

(متى تاتنا تُلِممْ بنا في ديارنا تَجِد حَطَباً جَزْلاً وناراً تَأجَّجا)

إكتفت المحققه بذكر بعض المصادر التي ورد فيها كمعاني القرآن للفراء وغيره، ولم تحفل بذكر إسم الشاعر وهو لعبيدالله بن الحر كما في المفصل للزمخشري ص (٢٥٥).

-وفي ص (٣٠٤) ذكر المؤلف هذا البيت المشهور في كتب النحو ويذكر عادة في باب النداء شاهدا على تنوين المنادى المفرد العلم إذا إضطر الشاعر إلى تنوينه.

وقد إكتفت المحققة بقولها: (إستشهد به سيبويه (١/٣١٣) وثعلب في مجلسه).

وقد وقفت عليه غير معزو إلى أحد في المحتسب لإبن جني: (٢/٩٣) وهو في أمالي الزجاجي: (٨١)

وخزانة الأدب للبغدادي (١/٢٩٤) منسوبا ألى الأحوص الأنصاري: (عبدالله بن محمد) وهو في ديوانه: (١٧٣)، وذكرهذ إبن مالك في شرح الكافيه الشافيه

غير منسوب: (١٣٠٤/٣) رقم الشاهده (٨٨٥).

-وفي ص (٣٤١) ذكر المؤلف هذا البيت -وهو من قصيدة مشهورة من روائع الأدب العربي- ولم ينسبه إلى أحد، وهو قوله:

وإنا لقوم لا نرى القتلَ سُبة إذا ما رأتهُ عامرٌ وسلول

وعلقت المحققه بالهامش فقالت: (لم أعثر على قائله).

وهذا تقصير من الباحثة إن لم أقل قصور، فإن البيت من قصيدة تعتبر من عيون مختارات النصوص التي تُدرّس في كتب الأدب، وهو من ا لقصيدة المعروفة المنسوبة للسموأل بن عادياء، وهي في إثنين وعشرين بيتا، وأولها قوله:

إذا امرء لم يدنس من اللؤم عرضه فكل رداء يرتديه جميل

وقد ساقها أبو تمام ضمن مختاراته في ديوان الحماسة، وفيها البيت المذكور وهو البيت الثامن منها ولفظه كلفظ رواية المؤلف إلا أنه قال (مانرى) ورواية المؤلف (لا نرى).

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

وبعد البيت المذكور قوله:

(يقرب حب الموت آجالنا لنا وتكرهه آجالهم فتطول[1]

وللبيت رواية أخرى عن السيرا في ذكرها إبن منظور في اللسان في مادة (سلل) جـ (١١) ص (٣٤٣) فقال:

متحدثا عن سلول: وفيهم يقول الشاعر:

---

(١) انظر ديوان الحماسة بشرح التبريزي: (٢٧-٣١).

(وإنا أناس لا نرى القتل سبة إذا ما رأته عامر وسلول).

وأذكر ههنا بالمناسبة بحثا كنت قرأته عن مدى صحة نسبة هذه القصيدة إلى السموأل بن عادياء اليهودي كتبه صدقي البيك ونشره في مجلة الأمة القطرية[1] بعنوان: (السموأل بين الحقيقة والأسطورة) وقد نشر فيه أبياتا كثيرة من القصيدة اللامية المذكورة وبين سمو ما فيها من معان وعلو همة مما لا يتناسب مع المعهود من طباع اليهود ونفسيتهم المجبولة على الجبن وان الصفات التي يفخر بها قائل هذه القصيدة لا يمكن أن تكون صفات لقبيلة يهودية من بني إسراءيل، ولا سيما إنهم إنما (كانوا يعيشون منعزلين متقوقعين على أنفسهم في جوار القبائل العربية).

اخطاء وتصحيفات:

وأكتفي في هذه العجالة بما ذكرته من تعقيبات، وأسوق فيما يلي جملة من الأخطاء الجزئية التي أرى أن أكثرها جاء غير مقصود، ولا يتسع الوقت لتصنيفها، ولذلك فسأذكر ما وقفت عليه منها كما سجلته.

ففي ص(٢) السطر الثاني جاء ذكر (عبيد بن الحارث بن عبدالمطلب)

والصواب: عبيدة بن الحارث رضي الله عنه، وهو أول من أستشهد في غزوة بدر.

وفي ص(٣) السطر الثامن جاء ذكر (عارف بن مالك الاشجعي)

والصواب أنه: عوف بن مالك.

وفي ص (٤٩) جاء ذكر هذه الآية المنسوخة من القرآن (الشيخُ والشيخةُ إذا

(١) مجلة الأمة: العدد (٢٩) السنة (٣) جمادى الأولى: (١٤٠٢هـ) شباط (فبراير) ١٩٨٣م. ص: (٤٦-٤٩).

زنيا فارجموهما للبتة)هكذا جاء (للبتة)بلامين، والصواب: (البتّة).

وفي ص (٦٤) جاءت هذه الآية (واجتنِبوا الطاغوتَ أن تَعبدوها)

هكذا ذكرتها المحققة وضبطتها بكسر النون وبالتاء في أن تَعبدوها)) واشارت إلى أنها من الآية (١٧) من سورة الزمر.

وهذا خطأ فادح لأنه يتعلق بآية من كتاب الله حُرِّف لفظها خلافا لما في المصحف.

والصواب أن اللفظ في الآية المذكورة: ﴿والذين إجتنبوا الطاغوت أن يعبدوها﴾ وتمامها قوله تعالى: ﴿وأنابوا إلى الله لهم البشرى...﴾ الآية.

فهي بلفظ الإخبار عن الماضي لا بلفظ الخطاب كما أنها غير مصدرة بالواو.

وفي ص (٦٥) بيت شعر:

(فإن تكن الأيامُ أحسنَ مرّةً إليّ فقد عادت لهن ذنوب)

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

ذكر آخر البيت: (لهن ذبوب) بباءين، وبعد البيت قوله: (ولم يكن لهن ذنوب قبل ذلك).

والصواب (ذنوب) في الموضعين بنون وباء.

-وفي الصفحة نفسها في آخرها حديث: (كل مولود يولد على الفطرة) لم تذكر المحققة مصادره.

-وفي ص (٦٧) في آخرها هذا البيت في شطره الأخير:

(على البيت قنوان الكروم الدوالح).

سقط الألف بعد الواو من قوله: (الدوالح).

-وفي ص (٧١) بعد بيت الشعر قوله: (أي كان حبها صغير، فآل إلى العِظَم)

والصواب: (صغيراً) خبر كان منصوب.

-وفي ص (٧٢) جزءآن من آيتين أدرجا في سياق واحد كالآية الواحدة وكُتبا بخط غليظ بين هلالين.

ولفظهما: (وما يُضل به إلا الفاسقين والذين إهتدوا زادهم هدى).

وكان ينبغي أن تكون كتابتها هكذا: (وما يضل به إلا الفاسقين)، (والذين إهتدوا زادهم هدى) لأن الأولى من سورة البقرة، والأخرى من سورة القتال.

-وفي الصفحة نفسها في الفقرة الأخيرة: (كالحرورية والسبابية).

والصواب فيها يبدوا (كالحرورية والسبئية) نسبة إلى عبدالله بن سبأ، وهي فرقة من فرق الشيعة الغالية، وهم الذين قالوا بألوهية علي رضي الله عنه فحرق بعضهم بالنار.

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

وفي ص (٧٣) البيت المشهور.

(قد إستوى بِشر على العراق   من غير سيف ودمٍ مهراقِ).

أغفلت المحققة الإشارة إلى قائله ومصادر توثيقه.

وفي ص (٧٤) في آخرها هذا البيت:

(الريح تبكي شجوه   والبرق يلمح غمامه)

بالعين الشطر الأخير فيما نرى منكسر في الوزن، ولعل صوابه (من غمامه) أو (في غمامه) وكذا (يلمع).

وفي ص (٧٥) في وسطها: (وإلى هذا ذهب الجبائي من المعتزلة)

والصواب كما لا يخفى (الجبائي) وهو أبو علي الجبائي المتكلم المشهور شيخ أبي الحسن الأشعري الذي خالفه فخرج من الإعتزال وفارقه ومذهبه.

-وفي ص (٨٠) بالهامش تعليق على الآية الكريمة: ﴿إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون..﴾.

جاء في التعليق: (من الآيه (٤٠) من سورة النمل) والصواب من سورة (النحل) بالحاء

-وفي ص (٨٢) في السطر الأول: (وعلى والوجه الأول). والصواب (وعلى الوجه).

-وفي الهامش: (مشكلة القيسي). والصواب: (مشكل القيسي) بدون تاء.

-وفي ص (٨٦) السطر ما قبل الأخير: (والإقساط والعدل)، والصواب (والإقساط: العدل)

وفي الهامش رقم (٣): (مسكين الدرامي)، والصواب: (مسكين الدارمي)بألف قبل الراء لا بعدها.

وفي ص (٨٨) ما قبل الأخير: (لأن هذا التكرار (غي)، والصواب: (عَيٌّ) أي قصور في الفصاحة.

وفي ص (٨٩) ذكر البيت:

(اردت لكيما يعلم الناس أنها   سراويل قَيْسٍ والوفود شهود)

وعلقت المحققة فقالت في الهامش رقم (٥): (وهو لقيس بن مسعود الأنصاري).

والصواب: (وهو لقيس بن سعد)، وهو قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري الخزرجي الساعدي.

وفي ص (٩٦) السطر الرابع: (وإبان بن عثمان) والصواب: (أبان) بالفتح وهو إبن عثمان رضي الله عنه.

وفي ص (٩٨) في آخر سطر: هذا المصراع من البيت: (فأعجلنا القرى أن تشتمونا).

كتب هكذا: (أن لا تشتمونا) والصواب أنه بغير (لا) والوزن لا يقبلها أيضا.

وفي ص (١١٠) في وسط الصفحة: (يقتضي أن تكون صلته مبنية عنه كإبانة الصفة للموصوف).

والصواب: (مبينه عنه) بتقديم الياء على النون بدليل قوله (كإبانة).

وفي ص (١١٨) في السطر الثاني: جاء قول المؤلف: (أنه إسم أب إبراهيم) وكذا في ص (٣٤٣): (أبُ النبي ﷺ)

هكذا أثبتت المحققة (أب) والصواب (أنه إسم أبو إبراهيم وأبو النبي) لأن قاعدة الأسماء الخمسة: أن تعرب بالحروف إذا أضيفت لا بالحركات، وأما قولهم: (ومن يشابه أبه فما ظلم) فهو شاذ.

- وفي الصفحة نفسها في السطر الخامس وفي الهامش: ذكر إسم والد إبراهيم علية السلام باسم (تارج) بالجيم.

والصواب أنه (تارح) بالحاء.

- وفي ص (١٢٧) السطر السادس: (خلقنا آبائكم ثم صورنا آبائكم)

والصواب كما تقتضيه الآية الكريمة: (أباكم) في الجملتين بالإفراد. وحتى على تقدير أن المراد جمع الآباء فرسمها الإملائي (آباءكم) لأنها منصوبه على المفعولية.

- وفي الصفحة نفسها بيت الشعر:

(سألت ربيعة مِـن خَيرِهـا   أبـاً ثـم أمـاً فقـالت لمـه؟

ضبط البيت بالحركات ضبطا يفسد به المعنى، فضبط (مِن خَيرِهـا) بكسر الميم والراء معا.

والصواب (مَنْ خَيرُها) بفتح الميم وضم الراء لأنه إستفهام.

وفي الصفحة (١٢٨) بيت الشعر وقوله فيه: (رماحُ نحاها وجهةُ الريح راكزُ)

ضبط (وجهة) بالضم، وإنما هو منصوب على الظرفية و (راكز) فاعل (نحاها)[1]

وفي الصفحة (١٢٩) في السطر السادس: (وموسين) وفي الجر والنصب).

والصواب: في الجر والنصب دون واو بعد قوله: (وموسين).

وفي الصفحة نفسها ثلاثة أبيات من القصيد، كتبت متصلة الأشطار في صورة بحر الرجز المعروف لكنه مجزوء، وحقها أن تكتب هكذا:

(عذبونـي بعـذاب   قلعوا جوهـر رأسـي...الخ

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

وفي الصفحة (١٣٢) السطر الثاني قبـل الأخـير: (أتسمايته بـاسمي)، والصواب: (أتسميانه باسمي)

وفي ص (١٣٣) بيت الشعر:

(سواء عليك الفقر أم بت ليلـة   بأهل القباب من غير بـني عـامر)

الشطر الثاني منه مختل الوزن، وذكرت المحققة بالهامش أنه أستشهد به الطبري في

---

(١) للبيت رواية أخرى منسوبة للسماخ أيضاً ذكرها صاحب اللسان: (١/٤٥٦) مادة سب، وقد ضبط فيها ((وجهة)) بالنصب.

جامع البيان (١٠٢/١) فليصحح منه لفظه.

وفي ص (١٣٤) في أول الفقرة الثانية: (ويسأل) بما تتعلق الكاف كتبت (بما) بألف.

والصواب حذف ألفها لأنها حذفت للإستفهام.

وفي ص (١٣٦): في الآية الكريمة: ﴿وما كانوا أولياءه إن أولياؤه إلا المتقون﴾.

كتبت (اولياؤه) بهمزة على الواو في الموضعين، والصواب (أولياءه) دون واو في الأول لأنه منصوب على الخبرية لكان.

وفي ص (١٣٧): وقرئ: (وإن كان هذا هو الحق) الصواب: (إن كان هذا) بدون واو كما هو لفظها في المصحف.

وفي ص (١٤٠) في آخرها هذا البيت:

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيارا بها لغريب

كتب على هذه الصورة (وقيارا) بألف على أنه منصوب معطوفا على الضمير في (إني) وإذا ضبط بهذا الضبط لم يبق فيه شاهد، وإنما أتى به لأن الشاعر قال: (فإني وقيارٌ) بالرفع عطفا على موضع اسم (إن) قبل دخولها وهو الرفع، يدلك على ذلك أنه إستشهد به لبيان وجه الرفع في قراءة الجماعة في سورة براءة: (وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريء من المشركين ورسوله) والمؤلف إنما ذكره لبيان وجه العطف في (ورسوله) الأخير على موضع اسم (إن الله) وهو الرفع.

وفي ص (١٤٣) في آخرها: (والجواب أنهم كعب بن مالك وهلال بن أمية ومرار بن ربيعة).

الصواب في الثالث:ومرارة بن الربيع، وهو أحد الثلاثة الذين خلفوا كما في جميع التفاسير وكتب المغازي.

وفي ص (١٥٢) السطر ما قبل الأخير:(كان لغير رشده) الصواب : (لغير رشدة) أي إبن زني.

وفي السطر الأخير: (وقال أصحاب المعارف) الصواب: (المعاني) يعني المؤلفين في معاني القرآن، ويدل على ذلك أنه ينقل عن كتبهم المؤلفة بهذا الاسم كمعاني القرآن للفراء وللزجاج وللنحاس[1]

وفي ص (١٥٩): كتب البيت الشعري هكذا:

(سرت عليه من الجوزاء سارية   تزجي الشمال عليه جامد البرد)

ثم قال المؤلف: (فقال أسرت وقال: سارية أخذه من سرى فجمع بين اللغتين).

أقول: كلام المؤلف في تعقيبه على البيت يدل على أن الشاعر قال: (أسرت عليه من الجوزاء سارية)، فجمع فيه بين (أسرى) و (سرى) الذي اشتق منه (سارية) وهذا غرض المؤلف من الإتيان بالبيت شاهدا لأنه قال قبله: يقلل سرى وأسرى واستدل بقوله تعالى: (والليل إذايسري) وقوله: (سبحان الذي أسرى) ثم استدل للثلاثي بقول امريء القيس:

سرت بهم حتى تكلَّ مَطيُّهم   وحتى الجِياد ما يَقُدْنَ بأرسانِ

ثم إستدل للرباعي بقول النابغة: أسرت عليه من الجوزاء سارية...البيت.

فالصواب إذن (أسرت) في أول البيت المذكور، وإلا لم يبق في البيت شاهد على

(١) وسيأتي عندي في ص (١٦٢) قوله: وقال جماعة من أصحاب المعاني ومثله في ص (٢٠٣-٢٠٧).

ما ساقه له المؤلف.

وفي ص (١٦٣): السطر العاشر: في قوله تعالى: (إن ربك فعال لما يريد).

كتب (فعال لم يريد) بدون ألف، ثم كتب على الصواب في السطر الموالي بألف.

وفي ص (١٦٦): السطر السابع: (كي تعقلون معاني القرآن) والصواب (كي تعقلوا) لأنه منصوب بحذف النون يعرب إعراب الأفعال الخمسة كما هو معلوم في مثله.

وفي ص (١٧٨): بعد البيت الشعري: (نزلت في رجل جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم مجادلةً فقال:) ضبطت المحققة: (مجادلة) بالتنوين المنصوب، وأحسب أن اللفظ محرف عن (يجادله) أو مجادلاً).

وفي ص (١٨٥) السطر السادس: (وقرأ ابن نافع وعاصم (رُبما) بالتخفيف) والصواب (نافع).

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

وفي ص (١٨٧): البيت:

من يساجلني يساجل ماجدا   يملأ الدلو إلى عقد الكرب

ضبطت المحققة (يساجل) بالرفع، والصواب أنه مجزوم على أنه جواب الشرط لمن، ولو ضبط بالرفع لاختل الوزن أيضا.[1]

وفي ص (١٨٨): كُتب هذا البيت على هذه الصورة:

(وكأنهن ربابة وكأنه يسر   يفيض على القداح ويصدع

---

(١) وفي الصفحة نفسها البيت: ومهمه أطرافه في مهمه...))
كتب قوله ((ومهمهٍ)) بالتاء: ((ومهمة)) والصواب الهاء فيها.

والصواب أنه هكذا:

كــــأنهن ربابـــة وكأنـــــه يسر يفيض على القداح ويصدع

وهو من بحر الكامل ووزنه: متفاعلن متفاعلن متفاعلن في كل شطر.

وفي ص (١٩١) في آخر الصفحة: (وقيل: الأنعام والمنعم سواء). الصواب: (والنَّعمَ) أي الإبل.

وفي ص (٢٠٧) في آخر الصفحة أثبتت المحققة هكذا قول المؤلف: (وقرأ الأعمش ألم الله لا إله إلا هو الحي القيوم) هكذا ذكرت (القَيُّوم) وهذه القراءه هي نفسها قراءة الجماعة فما وجه استشهاد المؤلف بها؟ وإنما المراد (القيّمُ) لأن المؤلف استشهد بها هنا في بيان معنى (قيما) في وصف الكتاب في أول سورة الكهف في قوله: (الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا قيما لينذر بأسا شديدا ....) الآية. فالصواب: (الحي القيم) هذه هي القراءه الشاذة التي ساقها المؤلف لبيان المراد لا القراءة المتفق عليها.

وهذه القراءة (القيم) ذكرها إبن جني في المحتسب (١/١٥١) في أول سورة آل عمران فقال: (وقرأ علقمة: (الحي القيّمِ) وذكرها الكرماني في الشواذ ونسبها لزيد بن علي ولم يذكر أحد منهما الأعمش.

أما الأعمش فقد ذكر عنه ابن جني في جملة من يقرؤها: (الحي القيام) بألف.

وأما ذكر الآية وكتابتها على موافقة قراءة الجماعة عند المؤلف فهو مناف لغرضه في الاستشهاد بها، لأنه ذكرها في معرض التمثيل بعد أن قال: (ووزن قيم فيعل، وأصله قيوم فقلبت الواو ياء وأدْغمت...).

وفي ص (٢١٠) قال في السطر الثاني: (عبد الرحمن الرقي) والصواب (البرقي) كما تقدم.

وبعده قال: (زياد بن عبدا لله بن البكائي) والصواب: عبدا لله البكائي دون كلمة ابن.

كما سياتي عند المؤلف نفسه في مواضع أخرى.

وفيها في أول السطر الخامس قبل الأخير: (لقد أَحبست عني ياجبريل) الصواب: (لقد احتبست)

واللفظ في خبر طويل في سيرة ابن هشام وعند ابن كثير وغيره في التفسير في آخر سورة مريم فليراجع.

-وفي ص (٢١٥) البيت:

وترمينني بالطرف أي أنت مذنب   وتقلينني لكن إياك لا أقلي

كتب قوله (وترمينن) هكذا بحذف الياء منه، والصواب: (وترمينني) بياء المتكلم ولا موجب لحذفها، كما أن الوزن يختل بحذفها لأنها في مقابل الألف من (مفاعيلن) من بحر الطويل.

وقد ذكره الزمخشري في المفصل ص (٣١٣) فقال: (وترمينني) بالياء على الصواب.

وفي ص (٣٢٣) البيت من الشعر:

(فليت فلانا كان في بطن أمه   وليت فلانا كان وُلْدَ حمارِ)

ذُكِر في الكتاب: (كانت ولدحمار) بالتاء، وهو غلط ولا يصح في اللفظ ولا في الوزن أيضا

وفي ص (٢٢٧) البيت من الشعر:

(وإن أبان كان حلَّ ببلدةٍ   سوى بين قيس عَيلان والغرز

أشارت المحققة إلى عدة مصادر يوجد فيها الشاهد ولم تنتبه إلى أن الشطر الأخير منكسر الوزن.

وفي ص(٢٣٢): البيت الأول جاء لفظه هكذا:

(فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى   مسائما لنا باه الشجاع لصمَّما)

هكذا جاء بلفظ (مسائما) ولا يصح معنى ولا وزنا والصواب: (مساغا) بالغين.

وقال في اللسان مادة(صمم) (١٢/٣٤٧):

قال المتلمِّس:

(فأطرق إطراق الشجاع ولو رأى   مساغا لنابيه الشجاع لضمما).

هكذا ذكره ابن منظور ونسبه للمتلمس وساقه بلفظ (مساغا لنابيه) ثم قال:

(وأنشده بعض المتأخرين من النحويين: لناباه؛ قال الأزهري: هكذا أنشده الفراء (لناباه)

على اللغة القديمة لبعض العرب).

وعلى هذا فيستدرك على المحققة من جهة تسمية الشاعر ومن جهة التحريف في (مساغا) بالغين.

وفي ص (٢٤٢): جاء ذكر الآية الكريمة: (ولما ضُرِبَ ابن مريم مثلا إذا قومك منه يصُدُّون).

وقد جاءت في الكتاب: (فلما) بالفاء مع أن المحققة قد أشارت إلى السورة ورقم الآية.

وفي ص (٢٤٦) في أولها جاء البيت:

(فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع...) البيت من معلقة امرئ القيس.

فضبطت المحققة (فمثلُك) بضم اللام كأنها فهمت أنها مرفوعة على المبتدأ

والصواب: (فمثلِك) وهي مجرورة بتقدير (رُبَّ) وهي من حروف الجر.

قال ابن مالك في «شرح الكافية الشافية»: جـ (٢) ص (١٢٢): (ومثال الجر بها مضمرة بعد الفاء قول امريء القيس:

فمثلِكِ حُبْلى قد طرقتُ ومُرضِع   فألهيتها عن ذي تمائم مُغيَل[1]

وفي ص (٢٤٧): في السطر السادس قبل الأخير: (وهذا غير مرضٍ منه).

والصواب (غير مَرضيٍّ منه) كما يقتضيه المعنى والسياق.

-وفيها في السطر الرابع قبل الأخير: (وتُسأل) بضمة فوق التاء وهمزة فوق الألف مبنيا للمجهول. والصواب: (وتَسؤُل) لوقوع الهمزة مضمومة إثر ضمة.

وفي ص (٢٥٦) قوله تعالى: (فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب)

جاء بلفظ (وما) بالواو مع الإشارة إلى الآية (٦) من سورة الحشر والصواب (فما)

وفي ص (٢٦٩) في وسط الصفحة جاء ذكر الصحابي صفوان بن المعطّل ﷺ فجاء بلفظ (صنوان) بنونين، والصواب: صَفوان بالفاء وفتح الصاد.

وفي ص (٢٧٤) السطر (٤): (كما في قوله تعالى: ﴿واجتنبوا الرجس من الأوثان﴾ من الآية (٣) في سورة الحج. والصواب: (فاجتنبوا) بالفاء وبعده ﴿واجتنبوا قول الزور﴾.

(١) هكذا ذكره والمشهور، محول كما في معلقته.

وفي الصفحة نفسها قولـة تعـالى: ﴿قـال الملأ الذيـن استكبروا من قومه للذين استضعفوا﴾

كتبت بزيادة واو قبل قوله (قال الملأ) وهي من الآية (٧٥) من سورة الأعراف.

وفي ص (٢٧٦):في الفقـرة الأخيرة: (قـال بعض النحويين) الصـواب: (بعض النحويين بالياء).

وفي ص (٢٧٩): هذا البيت من قول كثير:

كذب الواشون ما بُحتُ عندهم   بِسرٍ ولا أرسلتُهم برَسول)

هكذا جاء في الكتاب وهو مكسور الوزن. والصواب: (لقد كذب)

وفي ص (٢٨٨) هذا البيت:

بها ليل منهم جعفر وابـن أمه   عليٌ ومنهـم أحمدُ المتحيَّرُ)

كتب (وابن أمه) بنقطتين على الهاء فصار (وابن أمة) والصواب أنه بالهاء.

وفي (ص ٢٩٨) في وسطها: ألم ترى أن الله يبسط الرزق...) والصـواب: ألم ترَ بدون حرف العلة.

وفي ص (٢٩٩) في السطر الثاني: (وقرأ الحسين (لخسف بنا).

والصواب الحسن يعني البصري بدون ياء بعد السين. وبعدها قراءة عبد الله: (لا تخسف بنا) والصواب (لا نخسف بنا) بنون لا بتاء.

وفي صفحة ٣٣٦ قال: والمدينون: المجـاوزون. والصـواب: المجازون وهـذه كمـا يدين الفتى يدان.

– وفي ص (٣٣٨) البيت:

(موكل بشدوف الصوف يرقبه   من المغارب مهضوم الحشانه)

هكذا كَتبتْ الشطر الأخير، هو منكسر الوزن غير مفهوم المعنى، لأنه بعد أن نأخذ لفظ (مهضوم الحشا) يبقى لفظ (نه) لا معنى له. ولم تعلق عليه المحققة بشيء، لا في بيان نسبته ولا في غموض معناه، أو فساده واختلال وزنه.

وفي ص (٣٠٤) السطر الثالث قبل الأخير ورد هذا السند:

(وروى محمد بن عبيد حدثنا مسلم بن إبراهيم عن الحجاج بن الحجاج عن الفرزدق هيثم بن غالب، قال: سمعت أبا هريرة على منبر النبي صلى الله عليه وسلم يقول: (الذبيح إسماعيل)

هكذا جاء في الكتاب: (عن الفرزدق هيثم بن غالب) ولم تعلق عليه المحققة بشيء. والفرزدق كما هو معروف اسمه: هَمَّام بن غالب كما تقدم، وصاحب الكتاب كما قدمنا يتصل بنسبه، ولذلك يقال له الفرزدقي كما أسلفنا، فمن هذا الفرزدق الآخر المذكور في هذا الأثر؟ إنه الفرزدق المعروف نفسه ولا شك، والأمر في نظري لا يزيد عن كونه تحريفا وتصحيفاً لاسم الفرزدق الشاعر وهو همام بن غالب والأمر في تحقيق ذلك يحتاج إلى وقفه ننتفع فيها بمعلوماتنا الأدبية واللغوية، فنحن نعلم أن الفرزدق تميمي، وتميم من لغتها الشائعة الإمالة، فتنطق (همام) (هميم) بالإماله وربما بالغت حتى تبلغ بالألف نحو الياء فيما يشبه الإمالة الكبرى أو الأضجاع عند القراء أصحاب الإماله.

وقد أشار ابن مالك في ألفيته في باب الأمالة منها إلى هذه الظاهره اللغوية فقال:

(وقد أمالوا لتناسب بلا   داع سواه كعمادا وتلا).

فلا يستبعد في نظري أن يكون (همام) عندهم فما يمال إلى (هميم) كما قالوا في

(الحجاج) (الحجيج)

كما أشار إليه ابن مالك في الكافية الشافية وشرحه عليها: (٤/ ١٩٧٠) في قوله:

و (المال) و(الناس) أميلا دون جر   والعلم (الحجاج) هكذا اشتهر

كذا (العشا) ولشذوذ عزيت   هذي وأمثال لها قد رويت.

فإذا صح عندنا أن اسم (همام) قد يمال في لغة تميم إلى (هميم) حتى يرسم في الخط على صورة الياء، أمكن لنا أن نحل الإشكال الذي وجده عدد من المترجمين لأبي الحسن علي بن فضل المجاشعي، فمع أتفاقهم على أنه منحدر من سلالة الفرزدق همام بن غالب حتى كان يلقب بالفرزدقي كما أسلفنا في ترجمته، فإنهم كانوا ربما استغربوا أن يجدروا في نسبه بدل همام بن غالب: (هميم بن غالب) بالياء بدل الألف دون أن يكتشفوا سر ذلك.

فقد ساق أبو الحسن القفطي سلسلة آباء ابن فضال فذكر فيها هميم بن غالب —إنباه الرواة: (٢/ ٢٩٩).

وساق مثل ذلك العماد الأصفهاني في فريد القصر: (٤/ ١/ ٣٦٥).

وفعل مثل ذلك ياقوت الحموي في معجم الأدباء: (٥/ ٢٨٨) غير أنه زاد فعلق عليه أنه ليس من قبيل التحريف وسبق القلم إذ قال: (هكذا وجدته(هميم)والمعروف همام).

وبعد فما الذي نريده بهذا التحقيق والتخريج؟ غرضنا بذلك أن نقرر بناء عليه أن ما في الكتاب المحقق عند الباحثه من ذكرها له بلفظ (هيثم بن غالب)ليس في نظرنا إلا تحريفا للفظ (هميم) الآنف الذكر، والمراد به همام بن غالب المعروف الفرزدق الشاعر التميمي المشهور (ت ١١٠)

ويبقى علينا فقط أن نتأكد من لقاه لأبي هريرة رضي الله عنه، وهو أمر في غاية

الإمكان لان أبا هريرة كان أميرا على المدينة مدة طويلة، وقد تأخرت وفاته إلى سنة (٥٨هـ) على المشهور وقيل إلى التي بعدها[١]

وما أحسب المؤلف ساق هذه الرواية من طريق الفرزدق إال لموضعه من النسبة إليه[٢]، فتضاف هذه القرينة إلى غيرها من القان التي قدمنا في صحة ما ذهبنا إليه في نسبة الكتاب إلى ابن فضال لا إلى الأصبهاني.

وفي ص (٣٤٨) في السطر الرابع: (إذا قاد على ثلاث وثنى سنبله). الصواب: (سنبكه) بالكاف.

وفيما البيت:

(ألف الصفوف فما يزل كأنه مما يقوم على الثلاث كيسرا)

الصواب: (ما يزال) بالألف والرفع حتى يستقيم لغة ووزنا.

واكتفت المحققة في عزوه بقولها: استشهد به الماوردي في تفسير (٥/٩٢)).

قلت وقد جاء في اللسان: مادة (صفن): (٣/١٣/٢٤٨) ولفظه فيه:

وأنشد ابن الأعرابي في صفة فرس:

(ألف الصفوف فلا يزال كأنه مما يقوم على الثلاث كسيرا).

في ص (٣١٨) جزء من آية وهو قوله تعالى في سورة المؤمن: آية (٢٨): (يصبكم بعض الذي يعدكم). ذكر في الكتاب محصورا بين هلالين بلفظ (يصيبكم)

---

(١) ترجمة أبو هريرة في الإستيعاب بهامش الإصابة لابن حجر (٤/٢٠٠-٢٠٧) وفي الإصابة (٤/٢٠٠-٢٠٨) وغاية النهاية: (١/٣٧٠).

(٢) روى أيضاً في الكتاب واستشهد بأبيات من شعر الفرزدق في الصفحات التالية: (١٠١-٢٠٢-٢٢٣-٢٤٣-٣٢٧-٣٦٧-٣٨٤-٤٥٠-٤٦١-٤٨١).

بالياء بعد الصاد وبضمة على الباء الموحدة. والصواب: (يصبكم) بدون ياء وبالجزم كما في المصحف ولأنها جواب قوله: (وإن يك صادقا يصبكم)

وفي ص (٣٧٥) شطر البيت: (لقائل يا نصر نصرا نصرا)

جاء هذا الشطر مشكولا بكسرتين تحت اللام، والصواب بضمتين فوقه، لأنه شطره الأول كما ذكربه المحققة: (إني وأسطار سطرن سطرا لقائل...) هذا تمام صدر البيت.

وقد كُتب خطئا فجعل قوله ما الذي في أول العجز فجاء طويلا فضفاضا.

وفي ص (٣٧٦) البيت: (إن الخلافة بعدهم لذميمة وخلائف طرف لما أحقر)

هكذا ساقت المحققة البيت بهذا اللفظ دون تعليق، وشطره الثاني مختل وزنا ومعنى.

ولعل الصواب كما يدل عليه السياق (لمما أحقر) بميمين.

وفي ص (٣٧٨): (وقال ذر بن حبيش) الصواب (زر بن حبيش بالزاي لا بالذال وهو أبو مريم الأسدي من قراء التابعين عرض عليه عاصم ترجمته في غاية النهاية: (١/ ٢٩٤) ترجمة رقم (١٢٩٠)

وفي ص (٣٨١) مثل المؤلف لمعنى الآية بقوله:

(فقال الله تعالى: لولا أن تقتلوهم وأنتم لا تعرفونهم فتصيبكم منهم معرة)

فكتب ما بعد قوله (تعالى) بخط غليظ تمييزا له عن كلام المؤلف مما يوهم أنه بتمامه من القرآن، وكان الصواب أن يكتب بذلك فقط قوله: (فتصيبكم منهم معرة) لأنه بعض آية من سورة الفتح.

-وفي ص (٥٠٤) البيت: (ألا قل لتيا قبل مرتها اسلمي تحية مشتاق إليها متيم)

هكذا جاء الشطر الأول: ويظهر أن أصله (من قبل مربئها) فسقطت (من) فهو مختل الوزن بدونها. وقد ضبطت المحققة (مرتبئا) بالنصب مع وقوع الاسم بعد الظرف، وإنما هو مجرور بالإضافة.

وفي ص (٤٠٨) من الآية الكريمة: (ولا تذرن ودا ولا سواعا) ضبط (سواعا) بفتح السين وهو خطأ.

وفي ص (٤٢٥) البيت:

(أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع)

الرواية هكذا (لم تأكلهم) ويدل عليه تفسيرا لمؤلف لها بقوله: والضبع: السنة الشديدة).

وقد ذكرت في الكتاب (يأكلهم) بالياء وهو خلاف الصواب.

وفي ص (٤٤٣) من الآية (٧) من سورة المنافقون: (هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله) ضبط قوله تعالى: (من عند) بكسر الميم والدال معا وهو خطأ في كتاب الله لا ينبغي.

وفي ص (٤٧٦) البيت:

(كأن أبانا في أفانين ودقه كبير أناس في بجاد مزمل)

ضبط (كأن أبانا بفتحة واحدة على النون كأن المقصود أبوهم. وإنما هو اسم جبل.

وفي ص (٤٨١): من الآية من سورة المدثر: (ثم يطمع أن أزيد) كتبت بألف بعد الدال وهو غلط.

وفي ص (٤٨١): رجز: (قد كشفت عن ساق فشدوا) وهو مختل وزنا، ولعل

الصواب (عن ساقيها).

وفي الصفحة نفسها: زجز: (تقنني البازي إذا البازي كسر)

جاء ضبطه بشديد ياء (البازي) وضمه في الموضعين والصواب أن الأول ساكن الياء مضاف واليه ما قبله مجرور بالكسره المقدره على الياء، والبازي الثاني مرفوع بالضمة المقدرة على الياء أيضا.

كما أن وزن البيتلا يستقيم إلا بهذا الضبط. ولا سيما أن (تقنني)مصدر مضاف إلى فاعله.

وفي ص (٥٢٠) في الفقرة الأخية: (ريا زها مدينة قيل: هي الأسكندرية هذا قول القرطبي).

هكذا أثبتت المحققة هذا اللفظ (قول القرطبي) فأوهم أن النقل عن الإمام القرطبي صاحب التفسير المعروف باسم (الجامع لأحكام القرآن) ولا يصح تصور ذلك لأنه متأخر عن المؤلف بعدة قرون، كما لا يتصور قرطبي آخر ينقل عنه المؤلف إلا على بعد وإن كان قد دخل قرطبة كما قدمنا.

والصواب فيما يدوا لي أن يكون المراد (القرظي) وهو محمد بن كعب القرظين ونقل بعض أقواله في تعيين الذبيح وأنه هو أسمه إسماعيل لكن قال فيه (محمد بن كعب) دون هذه النسبة ص (٣٤٢)

ويدل على أنه هو المراد أن الحافظ بن كثير ينقل قوله عن إرم:إنها الاسكندرية فقال: (كما رُوِيَ عن القرظي) (تفسير سورة الفجر: جـ(٧) ص (٥٨٢) طبعة دار الفكر ط (١٣٨٩:٢هـ)).

وفي ص (٥٢٥) البيت :

(ولكن أهلكت لواه كثيرا   وقبل اليوم عد خبا قتاد)

يظهر من عجز البيت أن البيت من بحر الوافر، لكن الشطر الأول منه مختل الوزن.

وفي ص (٥٢٢): (وقيل: ولم تحل إلا لنبينا صلى الله عليه وسلم -ساعة من النهار)

كتب لفظ (ساعة) (سانحة) بالنون والحاء.

-وفي ص (٥٣٥): البيت: (يومان يوم مقامات وأندية   ويوم سير إلى الأعداء تأويب)

هذا الصواب، وكتب بلفظ (تاوب) بفتحة وألف بغير همز ورفع الباء ولا معنى له ولا وزن.

وختاما أرجو أن أكون قد تحريت الصواب بتوفيق الله فيما نبهت عليه، واستغفر الله العظيم من زلل في القول والعمل، وأحمده في البدء والختام وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

د.عبد الهادي حميتو.